آثار بعض الاتفاقات القطاعية
جولة أوروجواي على مصر

دكتوره
سالي سمير فهمي عبد المسيح
مدرس الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق جامعة عين شمس

مُلخص الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة انعكاسات تحرير التجارة في اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية على الدول النامية، بالتطبيق على الاقتصاد المصري بوصفها نموذجًا للدول النامية؛ وذلك بتوضيح التحديات التي تواجهه هذه الدول لحصرها، ومواجهتها، والعمل على تفاديها قدر المستطاع، حتى يمكن التكييف من أنظمة منظمة التجارة العالمية بأقل خسائر ممكنة، مع الفوز بأكبر قدر من الفرص، والمكاسب المحتملة.

فيؤدي تحرير التجارة في الاتفاقات القطاعية إلى تحقيق بعض المكاسب المحتملة منها: النص على تقديم المعونة الفنية والمادية، ونقل التكنولوجيا على أسس تجارية معقولة، ومناسبة للدول النامية، والتحلل المؤقت من الالتزام بأحكام الاتفاقات لمواجهة عجز في ميزان المدفوعات ...، كما نصت على ذلك جميع الاتفاقات، كما تؤدي تحرير التجارة إلى بعض الآثار السلبية، مثل: المنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة الأكثر جودة، والأقل تكلفة، وارتفاع أسعار التكنولوجيا، وتخفيض الدعم، وتخفيض الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية بدون حماية الصناعات الوليدة أو القائمة...، ومن المناسب عرض كل من التحديات والمكاسب المحتملة؛ وذلك لأن السياسة الاقتصادية السليمة يتعين عليها، أن تسعى لتعظيم المكاسب المحتملة، وتحييد الآثار السلبية، والتقليل منها قدر الإمكان.

لتحقيق أهداف الدراسة قسمت على ثلاثة مباحث بالإضافة إلى مبحث تمهيدي:

وتعرض الباحثة في المبحث التمهيدي إلى بيان ماهية الاتفاقات القطاعية، والمبادئ والسمات المشتركة لاتفاقات جولة أوروجواي القطاعية، والفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية بشكل عام.

ثم عرضت الباحثة في المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدماتGATS، والمبحث الثاني: اتفاقية الزراعة AGRICULTUR ALAGREEMENT، والمبحث الثالث: اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS، فقد خصصت الباحثة لكل اتفاقية من الاتفاقيات القطاعية مبحثًا مستقلًا، موضحًا التزامات الدول الأعضاء بكل اتفاقية، والتحديات التي تواجهها، وما يترتب عليها من حقوق للبلدان الأخرى، وإستراتيجية لتحييد الآثار السلبية أو الحد منها، تتناسب والظروف الاقتصادية للدول النامية، وحقوق البلدان النامية في التنمية الاقتصادية، ثم نختم المبحث بتوضيح آثار الاتفاقية محل الدراسة على مصر، بوصفها نموذجًا للدول النامية؛ لتقيم مدى استفادة مصر من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، والتزامها ببنود اتفاقاتها، وذلك بعرض إحصائيات تحاكي الواقع، وتعبر عنه، ثم انتهت الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تؤدي التجارة الدولية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛ وذلك لأن تحرير التجارة له تأثير مباشر في الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار، لذلك ظهرت الحاجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تحرير التجارة الدولية من القيود كافة، ولمنع تكرار الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، أُبرمت اتفاقية الجات عام ١٩٤٧م؛ لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء والرفاهية الاجتماعية، وقد شهدت الجات ثماني جولات من المفاوضات، وتُعَدُّ جولة أوروجواي أهم الجولات جميعًا، إذ دارت المفاوضات بها بين عدد كبير من الدول، وتم إدخال مجالات جديدة لتحرير التجارة ـ كالخدمات والملكية الفكرية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي في التجارة الدولية ـ وتم إنشاء

منظمة التجارة العالمية، فلم تكن الجات منظمة تجارية دولية، ولكنها اتفاق بين الدول المتعاقدة، وخطوة نحو إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ورثت الجات وجولاتها منذ ١٩٩٥م.

ولقد غطت الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في ختام جولة أوروجواي كل العلاقات الاقتصادية والتجارية والفكرية والإبداعية والثقافية الدولية بوجه عام، فنشاط منظمة التجارة العالمية يشرف وينظم المعاملات التجارية في مختلف القطاعات، باستثناء قطاع النفط والغاز، وقطاع تحرير خدمات العمل بالخارج[١] الذي لم تغطِه اتفاقات الجات حتى هذه اللحظة، ونعتقد أن هذين القطاعين لم تهتم الدول المتقدمة بتنظيمهما ـ على الرغم من أهميتهما الحيوية للدول النامية ـ لاحتفاظها بحق الفيتو في تحديد أسعار النفط عالميًا، وكذلك لما تتمتع به الدول الصناعية من مناخ جاذب للعمالة فهي لم تحتاج إلى تنظيم هذين القطاعين.

ويصب تحرير التجارة في مصلحة الدول المقدمة؛ لانها تساعد في التخلص من الركود الاقتصادي، والتحول إلى الانتعاش الاقتصادي بتصريف منتجاتها، والحصول على المواد الخام من الدول النامية بأسعار منخفضة، وتستطيع البقاء والمنافسة في السوق الدولية، وستحقق اقتصادياتها مكاسب اقتصادية كبيرة، وعلى الوجه الآخر ستحقق اقتصاديات معظم الدول النامية والأقل نموًا خسائر ضخمة؛ لعدم قدرتها على المنافسة، وافتقارها للتكنولوجيا، وبالتالي فإن الجات لن تكرس قواعد التجارة العادلة، ولن تتيح تنمية الاقتصاد العالمي بدرجة متكافئة.

وبناءً عليه فإن تحرير التجارة من القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحد من الأساليب الحمائية، سوف يكون له آثار إيجابية وآثار سلبية على الدول النامية بالتطبيق على مصر محل الدراسة؛ ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على تحديات إنضمام مصر لاتفاقيات جولة أوروجواي

---

[١] وإن أجازت اتفاقية التجارة في الخدمات في المادة ٥ مكرر منها "اتفاقات تكامل سوق العمل" ولكن لم تلزم الدول الأعضاء بهذه الاتفاقات أو تحرير التجارة في مجال العمل.

القطاعية وذلك بتوضيح الفرص المتاحة لتعظيم الاستفادة منها، والآثار السلبية للحد منها ومعالجتها.

ونأمل أن تكون هذه الدراسة بارقة أمل، وتلفت النظر إلى أهمية دراسة الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات التي انتهت إليها جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ نظرًا لأهمية هذه المسألة، ونناشد حكومات الدول النامية، أن تعمل على توفر كفاءات بشرية على درجة عالية من الدراية والتأهيل للإحاطة بهذه الاتفاقات؛ إذ أن الإلمام الجيد والواعي بهذه الاتفاقيات، وما تعطيه من معاملة تفضيلية للدول النامية، بمنزلة مفتاح النجاح اللاحق لاستفادة القصوى منها، والأسلوب الأمثل لمحاصرة آثارها السلبية وتقليلها إلى أقل حد ممكن.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس، عن مدى انعكاسات تحرير التجارة في اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية على مصر بوصفها نموذج للدول النامية.

وللإجابة على عن التساؤل لابد من بحث التساؤلات الآتية:

- ❖ هل انضمام الدول النامية، ومنها مصر، لاتفاقات جولة أوروجواي القطاعية له آثار إيجابية في اقتصادياتها؟ أم آثار سلبية؟ وكيف يمكن لهذه الدول تدارك الآثار السلبية بانتهاجها سياسات تمكنها من ذلك؟
- ❖ ما التحديات التي تواجه الدول النامية نتيجة التزاماتها بتطبيق اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية ؟
- ❖ ما المعاملة التفضيلية بكل اتفاقية من الاتفاقات القطاعية ؟ وكيف يمكن للدول النامية الاستفادة منها؟
- ❖ ما الصعوبات التي تواجه الدول النامية عند تنفيذها أحكام اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية؟

- ما المعونات المادية والفنية التي قدمتها الدول المتقدمة للدول النامية؟ وهل هناك إلزام ومراجعة لتقديم هذه المعونات؟

فروض الدراسة:

- تهدد اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية خطط التنمية الاقتصادية لمصر.
- اقتصرت مساعدات الدول المتقدمة لمصر على صياغة القوانين التي تساعد على تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي.
- لم تستفد الدول النامية، ومنها مصر، من الفترات الانتقالية، والمعاملة التفضيلية، ولم تطالب بحقها في التنمية الاقتصادية.
- عدم اتحاد الدول النامية أدى إلى تفوق الدول المتقدمة عليها في المفاوضات.
- لم تراجع منظمة التجارة العالمية مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية، ومنها مصر، سواء المادية والفنية، ولم تلزمها بذلك.
- لم تعد الآن المنافسة العالمية في التجارة الدولية قائمة على الميزة النسبية، بل الميزة التنافسية؛ بمعنى انخفاض السعر وزيادة الجودة.
- لن تستطيع الدول النامية المنافسة في التجارة الدولية.
- إلغاء الدعم له انعكاسات وآثار سلبية عديدة في مصر.
- قدمت الدول النامية تنازلات دون أن تحصل على مقابل لما قدمت.
- لاتفاقات جولة أوروجواي آثار إيجابية على المدى البعيد بالنسبة للدول النامية، ومنها مصر.
- لم تقدم الدول المتقدمة حتى النذر اليسير لنقل التكنولوجيا للدول النامية، ومنها مصر، على أسس تجارية معقولة.
- أن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الفرص التي يمكن للدول النامية الانتفاع بها احتمالية الوقوع، فقد لا يتسنى للدول النامية الاستفادة من هذه الفرص، وذلك بحسب ظروف كل

دولة من الدول النامية، وما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى من أجل تحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية.

صعوبات الدراسة:

لقد واجه الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي تتمثل في النقاط الآتية:

يُعَدُّ موضوع الدراسة من الموضوعات المتشعبة الأركان والآثار الاقتصادية، ولكن ستحاول الباحثة أن تحدد نطاق الدراسة الموضوعي والزمني، حتى لا يضيع بساط البحث من بين يديها.

قلة وندرة الدراسات المتخصصة في بحث الآثار الاقتصادية المترتبة على التزام الدول النامية أو مصر باتفاقات جولة أوروجواي القطاعية، فالدراسات الموجودة تعرض لنصوص الاتفاقات، والآثار المتوقعة، بدون التطبيق على إحصائيات؛ لكي تختبر مدى صحة الآثار المتوقعة.

إن دراسة التحديات والآثار الاقتصادية من حيث الإيجابيات والسلبيات، أو التكلفة والعائد ليست بالأمر السهل، لعدم وجود إحصائيات توضح طبيعة العلاقة بشكل مباشر، فقياس هذه الآثار تُعَدُّ متغيرًا معنويًا يصعب قياسه بالمتغيرات المادية، بالإضافة إلى ندرة الإحصائيات بشكل عام، وصعوبة الوصول إليها، واختلافها من مصدر إلى آخر.

منهج الدراسة:

تسهم التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، والفروض المبني عليها الدراسة، في تحديد منهجية الدراسة، إذ استخدمت الباحثة المنهج التحليلي والتطبيقي والاستقرائي والاستنباطي والإحصائي، وقد اعتمدت الدراسة على ما هو متاح من بيانات إحصائية مع الاستعانة بالأدبيات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

لقد حددت الباحثة النطاق الزمني والموضوعي للدراسة على النحو الآتي:

النطاق الزمني للبحث: من ١٩٨٤م إلى ٢٠١٧م حيث يتم المقارنة بين ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وما بعده، وتطبيق اتفاقات جولة أوروجواي القطاعية، لنبين مدى استفادة مصر من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومدى قدرتها على المنافسة الدولية.

النطاق الموضوعي للبحث: سوف يقتصر البحث على دراسة تحديات (إيجابيات وسلبيات)، انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية على بعض الاتفاقيات القطاعية[1]، وهي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية الزراعة، واتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة .

الهدف من الدراسة:

لم تنتهج الدراسة منهج الدراسات السابقة بعرض نصوص كل اتفاقية وتفسيرها، بل تنصب الدراسة على تحديات إنفاذ الاتفاقيات القطاعية على الاقتصاد المصري وكيفية تحييدها؛ وذلك لتعظيم استفادة مصر من التزامها بتطبيق هذه الاتفاقات قدر المستطاع.

---

[1] تنقسم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على:

اتفاقيات قطاعية: وهي التي تتعلق بتحرير التجارة في قطاعات سلعية وخدمية معينة، وهي: اتفاقية الزراعة، واتفاقية السلع المصنعة، واتفاقية المنسوجات والملابس، واتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقية العامة للخدمات.

اتفاقيات غير قطاعية: وهي التي لا تتعلق بقطاع سلعي أو خدمي معين، وإنما جاءت لتنظم بعض الأمور في السياسة التجارية الدولية؛ مما يدعم سياسة تحرير التجارة، وهي: اتفاق التدابير الصحية، واتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة، واتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، واتفاقية الوقاية، واتفاقية التقييم الجمركي، واتفاقية الفحص قبل الشحن، واتفاقية قواعد المنشأ، واتفاقية التراخيص بالاستيراد.

ومعرفة المنظمات المعنية بكل قطاع، والمسئولة عن تنفيذ أحكام الاتفاق المعني بالقطاع، حتى إذا ما أصاب مصر ضررٌ ناتج عن تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تتجه إلى المنظمة المعنية لإزالة الضرر، والحصول على تعويض مناسب من مُنشأ الضرر.

ولم يعد السؤال المطروح حاليًا أمام الدول النامية، ومنها مصر، كما كان بالسابق، هل نقبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونفتح الأسواق أم نرفضها؟ فلقد حل محله سؤال آخر؛ وهو: كيف يمكن التكيف مع أنظمة منظمة التجارة العالمية، بأقل خسائر ممكنة، مع الفوز بأكبر قدر من الفرص، والمكاسب المحتملة؟

حيث يؤدي تحرير التجارة في الاتفاقات القطاعية إلى تحقيق بعض الآثار الإيجابية، وكذلك بعض الآثار السلبية، ومن المناسب عرض كلا من النوعين من الآثار؛ وذلك لأن السياسة الاقتصادية السليمة، يتعين عليها أن تسعى لتعظيم الآثار الإيجابية، وتحييد الآثار السلبية، والتقليل منها قدر الإمكان.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قسمتها الباحثة على ثلاثة مباحث، يتناول كل مبحث اتفاقية من الاتفاقات القطاعية، بالإضافة إلى مبحث تمهيدي وذلك على التفصيل الآتي:

مبحث تمهيدي: منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: آثار اتفاقية الخدماتGATS على القطاع المصرفي

المبحث الثاني: آثار اتفاقية الزراعة AGRICULTURAL AGREEMENT على الأمن الغذائي

المبحث الثالث: آثار اتفاقية الاستثمار TRIMS على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتناول كل مبحث اتفاقية من الاتفاقات القطاعية التي تم التوصل إليها في ختام مفاوضات جولة أوروجواي، موضحين التحديات التي تواجه مصر من جراء إنفاذ الاتفاقية المعنية، وما يترتب عليها من حقوق لمصر، والفرص التي تتيحها كل اتفاقية، وتساعد على تحييد الآثار السلبية أو الحد منها قدر المستطاع، وتتناسب والظروف الاقتصادية لمصر والدول النامية، ثم نختم المبحث بتوضيح آثار الاتفاقية في الاقتصاد المصري بوصفه نموذجًا للدول النامية، لنقيم مدى استفادة مصر من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، والتزامها ببنود اتفاقاتها.

مبحث تمهيدي
منظمة التجارة العالمية

إن آثار جولة أوروجواي يقع تأثيرها في جميع دول العالم سواء الأعضاء أو غير الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ولكن بدرجات متفاوتة، كالارتفاع الناتج عن إلغاء الدعم، يكون له آثار في الدول المستوردة للسلعة أو الخدمة المعنية، وبناء عليه من غير المنطقي أن نقيم نتائج جولة أوروجواي[١]

[١] لقد انبثق عن مفاوضات جولة أوروجواي ثمانية وعشرون وثيقة لتنظيم كل ما يخص التجارة الدولية، وإزالة أي عوائق، وجاء ترتيبهم على النحو الآتي:
الاتفاق الختامي: على نتائج جولة أوروجواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، الاتفاق الثاني: بشأن الوصول إلى الأسواق الخاص بالتجارة في السلع، الاتفاقية الثالثة: بشأن التجارة في الخدمات، الاتفاقية الرابعة: بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الاتفاقية الخامسة: بشأن اتفاقية الزراعة، والإجراءات الصحية، الاتفاقية السادسة: بشأن المنسوجات والملابس، الاتفاقية السابعة: بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، الاتفاقية الثامنة: بروتوكول جولة أوروجواي للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الجات، الاتفاقية التاسعة: اتفاقية قواعد المنشأ، الاتفاقية العاشرة: اتفاقية تفتيش ما قبل الشحن، الاتفاقية الحادية عشرة: اتفاقية مكافحة الإغراق، الاتفاقية الثانية عشرة: اتفاقية العوائق الفنية للتجارة، الاتفاقية الثالثة عشرة: اتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد، الاتفاقية الرابعة عشرة: اتفاقية الدعم والإجراءات المتوازنة، الاتفاقية الخامسة عشرة: اتفاقية احتساب قيمة الجمارك، الاتفاقية السادسة عشرة: اتفاقية المشتريات الحكومية، الاتفاقية السابعة عشرة: اتفاقية إجراءات الوقاية، الاتفاقية الثامنة عشرة: مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات، الاتفاقية التاسعة عشرة: عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات، الاتفاقية العشرون: اتفاقية قيود موازين المدفوعات، الوثيقة الحادية والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة الثانية من اتفاقية الجات الخاصة بتسجيل أي رسوم وأي أداءات أخرى مفروضة على بنود التعريفة المربوطة في أبريل ١٩٩٤ بجدول التنازلات الجات ١٩٩٤، الوثيقة الثانية والعشرون: مذكرة تفسير المادة ١٧ من اتفاقية الجات، الخاصة بأخطار الأعضاء مجلس التجارة في البضائع عن أنشطة المنشآت التجارية الحكومية، الوثيقة الثالثة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات الخاصة بالترتيبات الإقليمية من إنشاء اتحادات أو مناطق حرة وغيرها، الوثيقة الرابعة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة ٢٥ من اتفاقية الجات الخاصة بتنظيم الإعفاءات، الوثيقة الخامسة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة ٢٨ من اتفاقية الجات الخاصة بتعديل التنازلات، الوثيقة السادسة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة ٣٥ من اتفاقية الجات بشأن التحلل المؤقت من الالتزامات، الوثيقة السابعة والعشرون: آلية

على أساس الأرباح والخسائر المباشرة التي حصلت عليها كل من الدول المتقدمة والدول النامية[١]، أو أن نقيم الاتفاقات القطاعية لهذه الجولة على أساس الإيجابيات والسلبيات، أو المزايا والعيوب، فهذه الجولة تمت بين أطراف غير متكافئة اقتصاديًا وسياسيًا، ورغم ذلك قدمت الدول النامية أكثر مما حصلت عليه من الدول المتقدمة، ففيما يتعلق بفتح السوق، على سبيل المثال: يذكر ممثل الهند في المفاوضات أن الهند قدمت تخفيضات جمركية على السلع الصناعية غير الاستهلاكية تصل إلى ٥٥% في المتوسط، وقدم الاتحاد الأوربي في المتوسط ٢٢%، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ١٢% علي واردات الهند، ويذكر ممثل مصر أن اتفاقية الزراعة تم الاتفاق عليها بين أوربا وأمريكا، ولم يكن من الممكن مناقشتها، أو تغيير أي بند فيها قبل المفاوضات بستة أيام، ففي كثير من الأحيان كانت الدول النامية تشعر بعجزها الشديد أمام رغبتها في إحداث أي تغيير مما اتفق عليه اللاعبون الكبار، وفي الوقت ذاته تجد نفسها مضطرة إلى المضي حتى النهاية؛ لأنها لا تستطيع التعايش بدون نظام التجارة متعدد الأطراف في إطار الجات[٢].

مراجعة السياسات التجارية، الوثيقة الثامنة والعشرون: القرار الوزاري لتعويض الدول النامية والأقل نموًا المستوردة الصافية للغذاء.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/mol01.doc_cvt.htm.

alkhodary.com/ar/images/deals/gat2.doc.

On 25/9/2018 At1:27PM .

[١] تمثل الدول النامية ٤/٥ منظمة التجارة العالمية.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٤٧ ، أبريل ٢٠١٠م، ص٨٣٥.

[٢] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠م، ص١٢١.

ويتضح من دراسة الموضوعات التي أدرجت في مفاوضات جولة أوروجواي أنها جاءت لتخدم مصالح الدول المتقدمة[١] على حساب الدول النامية، فهذه الاتفاقيات تتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية المنظمة للتجارة الخارجية، وليست الأخلاقية[٢]، فقد تحفظت الدول النامية على أكثر من اتفاقية، كاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، واتفاقية الزراعة، وتم إدراجها والاتفاق عليها بين الدول المتقدمة (أمريكا والاتحاد الأوروبي) بدون التفاوض مع الدول النامية، وقد بات من الواضح أن الدول المتقدمة تسعى بإصرار إلى عولمة المجالات التي اكتسبت فيها ميزات تنافسية كبيرة؛ لكي تستطيع شركاتها التي تملك القدرات المالية والتنظيمية الفائقة حماية منتجاتها، وإيجاد أسواق جديدة لها؛ لتصريف منتجاتها، وتحقيق أرباح طائلة، على حساب الدول النامية[٣] التي لم تحصل إلا على قدر يسير من حصاد جولة أوروجواي[٤]، بل الأدهى أن الجات قد أخرجت العمالة من دائرة الاتفاق، وهذا يعني تقييد تصدير العمالة الأجنبية التي يعتمد عليها كثيرٌ من الدول النامية، والأقل نموًا، كأحد المصادر الرئيسة لزيادة الدخل القومي[٥]، وتشترك اتفاقات جولة أوروجواي في العديد من السمات(المطلب الأول)، وتضع هذه الاتفاقات العديد من الفرص والتحديات أمام الدول النامية (المطلب الثاني).

---

[١] على الرغم من أن كل دولة لها صوت في منظمة التجارة العالمية، ولاتخاذ القرار لابد من موافقة الأغلبية، وعدد البلدان النامية يفوق عدد البلدان المتقدمة، بحيث تكون النسبة حوالي ٤: ١، ولكن يلاحظ أن الدول المتقدمة هي المحرك الأساسي للعمل في منظمة التجارة العالمية، والبلدان النامية دائمًا على الهامش.

BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, TWN, Third World Network, Malaysia, 2001, P1.

[2] Ingrid Winternitz: Electronic Publishing Agreements, foreword by Andrew Rosenheim , Oxford, New York, 2000, P16.

[٣] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ بدون دار نشر، إسكندرية، ١٩٩٩م، ص٥٩.

[٤] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٥] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٩٣.

المطلب الأول
السمات العامة لاتفاقات جولة أوروجواي

وتتفق جميع اتفاقيات جولة أوروجواي: بالشمول والإلزام[١]، وكلية القبول لأحكامها[٢]؛ بمعنى قبول جميع بنود الاتفاقية وأحكامها، وليس جزءًا منها[٣]، أو بعض بنود الاتفاقيات بما يلبي متطلبات الدولة، كما كان بالجولات والاتفاقيات السابقة، وتُلزم جميع الاتفاقات الدول الأعضاء بتغيير قوانينها المحلية[٤]، بما يتفق ومبادئ الجات، واتفاقات جولة أوروجواي[٥]، وكذلك استخدام وسائل فض المنازعات المنصوص عليها في الاتفاقية المُنشِئة لمنظمة التجارة العالمية[٦]، وقد اعتمدت اتفاقات جولة

---

(١) عمر محمود أبو عيدة: منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد٢٢، العدد١، غزة، يناير ٢٠١٤م، ص٣٢٤.

(٢) المادة ٢/٢ من اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية "يعد اتفاقات جولة أوروجواي جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية؛ وهي ملزمة بكل بنودها وأحكامها لجميع الأعضاء.

(٣) عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن: حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩م، ص١٢٣.

(4) BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, P8.

(٥) عمر محمود أبو عيدة: منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٢٤.

(٦) "تطبق أحكام المادتين ٢٢ و٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات ١٩٩٤م، ١٩٩٤م، وحسبما تفصل وتطبق في (التفاهم بشأن تسوية المنازعات) على المشاورات، وتسوية المنازعات وفق أحكام الجات ١٩٩٤م.

لمزيد من التفاصيل حول تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، انظر:

أحمد جامع :اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، جـ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٤٠١: ١٤٨٣.

ونرى أن جهاز فض المنازعات فرصة للدول النامية لحل منازعتها التجارية مع البلدان الأخرى بطريقة منصفة إن أحسن استخدامها.

أوروجواي مبادئ الجات[١]، مثل: إلغاء جميع القيود الكمية[٢]، والالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية[٣]، ومبدأ الدولة الأكثر رعاية[٤]، وإزالة الحواجز غير الجمركية[٥]، واستخدام التعريفة الجمركية وحدها[٦] وحدها[٦] مع تخفيضها تدريجيًا[٧]، تكون هي الوسيلة الوحيدة للحماية[٨]،

---

[١] ويُعَدُّ اعتماد مبادئ الجات في اتفاقات جولة أوروجواي أمرًا منطقيًا، فهذه المبادئ كانت ولازالت تحكم التجارة الدولية في السلع والخدمات.

[٢] المادة ٣ من اتفاقية الجات١٩٤٧م.

[٣] المادة ١١ من اتفاقية الجات ١٩٤٧م.

[٤] المادة الأولي من اتفاقية الجات ١٩٤٧م، وبمقتضى هذا المبدأ: أي ميزة تمنحها أي دولة عضو لأي دولة أخرى، تنصرف هذه الميزة لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، باستثناء التكتلات الإقليمية (م٢٤ وتشمل الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة)، والمزايا الممنوحة للدول النامية، والحالات الاستثنائية المنصوص عليها في أحد الاتفاقات، كاتفاقية الخدمات أو الملاحق الخاصة بتحديد هذه الاستثناءات، ويهدف هذا الشرط إلى ضمان تحقيق المساواة والعدالة في المعاملة بين جميع الدول الأطراف في التجارة الدولية.

[5] BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, P5.

[6] Thomas Banwell Ayres, "The Role of the WTO in Assisting Developing Countries, Especially the BRICS: An Analysis of Doha and Bali," Law School International Immersion Program Papers, No.3, 2015, P3.

[٧] على الرغم من ما يحققه مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية بوصفه الوسيلة الوحيدة للحماية من مزايا، أهمها: معرفة قدر الضريبة المفروضة، وإلغاء جميع القيود التي تعيق التجارة فإنه سوف يضر بإيرادات الدول النامية، وميزانيتها العامة، وموازين مدفوعاتها، واحتمال اللجوء إلى ضرائب جديدة، أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، لتعويض خسائر نقص إيراداتها.

أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ــ حقيقتها وآثارها ــ دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٥٤.

وإن كان يؤدي خفض التعريفة الجمركية إلى خفض أسعار المنتجات لصالح المستهلكين

عبد الله الصعيدي: العلاقات الاقتصادية الدولية ــ مع الإشارة إلى أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولي على الأمن الغذائي في الوطن العربي ــ جـ٢، بدون دار نشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣١٣.

[٨] مبدأ الشفافية أحد مبادئ اتفاقية الجات ١٩٤٧م.

كانت جميع الدول تفرض العديد من القيود على الواردات لحماية صناعتها، واقتصادها الوطني، والتي تتمثل في الجمارك، والقيود الكمية، والنوعية على الواردات.

ومبدأ تنظيم الدعم لما له من آثار سلبية في التجارة الدولية، وكذلك يلتزم أطراف اتفاقيات الجات بتحقيق نتيجة[١]، وقد أخضعت جولة أوروجواي العديد من الاتفاقات القطاعية لأول مرة لاتفاقيات الجات[٢].

وقد نصت جميع الاتفاقيات على بعض الاستثناءات من تنفيذ أحكام اتفاقية الجات، وذلك فيما يخص أغراض الأمن القومي، وحماية الأخلاق الفضيلة، وحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات، وحماية البيئة[٣]، كذلك يلاحظ على اتفاقات منظمة التجارة العالمية، أنها لم تطالب بالإنهاء الفوري لما هو مخالف لأحكام الجات، بل أخذت بمبدأ التدرج، فالمعالجة لابد أن تكون واقعية مراعاة لظروف الدول الأعضاء الاقتصادية، فقد نصت جميع

أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ـ حقيقتها وآثارها ـ مرجع سابق، ص٤٩.

لقد تعددت الوسائل والأساليب التي تساعد القيود غير التعريفية في القيام بوظيفتها الحمائية والتمييز، ومنها : الأسعار الاسترشادية: وهي تحديد سعر لسلعة المستورد أعلى من السعر العالمي لها، يجعلها غير قادرة على المنافسة، والدعم والمعونات: التي تقدمها الدولة المعنية لفروع الإنتاج غير القادرة على المنافسة الدولية، وذلك لخفض تكاليف الإنتاج، والإجراءات الإدارية: وهو كل إجراء حكومي تتخذه السلطات العامة في الدولة، ويدخل ضمن الإجراءات الإدارية: التراخيص، والتثمين الجمركي، والتدابير التعويضية، وإجراءات الأمن والصحة والوقاية ...)، وتتسم هذه الإجراءات بالغموض مما يعكس عدم الشفافية في الأسواق الدولية.

عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٠، ٤١.

[١] وهذا عكس الطابع العام بالتزامات الدول في نطاق المسائل الاقتصادية الذي ينحصر في فرض التزامات ببذل عناية دون التقيُد بتحقيق نتيجة، ولكن في اتفاقية الجات لابد من تحقيق نتيجة، وإلا تتعرض الدولة المعنية للمساءلة، كالالتزام بالمعاملة الوطنية، أو الالتزام بحظر القيود الكمية، فعلى الدول أن تمتنع آية تدابير مخالفة للجات.

مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، ٢٠٠٦م، ص١١٩: ١٢٠.

[٢] مثل: اتفاقية الزراعة، والخدمات، والملكية الفكرية, والاستثمار، والمنسوجات والملابس... فلم تنظم هذه الاتفاقات على نطاق دولي ملزم من قبل.

[٣] المادة ٤/٣ من اتفاقية الجات ١٩٩٤م.

الاتفاقات على ترك مهلة للدول الأعضاء، وذلك بالنص على فترات انتقالية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدم الدولة[١]، ويجوز للدول النامية والأقل نموًا، تقديم طلب للمجلس المختص بمنظمة التجارة العالمية، لمد الفترة الانتقالية، لمدة خمس سنوات، لاعتبارات التنمية الاقتصادية بالدولة المعنية[٢].

وبالرجوع إلى الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، نلاحظ أنه في جميع اتفاقات جولة أوروجواي، لابد من إنشاء مجلس أو لجنة متخصصة لمراقبة سير الاتفاق المعني وتنفيذه[٣]، ولمد الفترة الانتقالية، وتقديم المشورات للدول الأعضاء، وتوفير ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بنفاذ الاتفاقية المعنية[٤]، وأوجبت الجات على الدول الأعضاء ضرورة إخطار المجلس المختص بالتدابير المخالفة لاتفاقيات الجات، حتى يتسنى للمجلس المختص مراقبة مدى التزام الدولة العضو المعنية بالتدرج في إلغاء هذه التدابير، وحتى لا تزيد الدولة المعنية في إتباع التدابير المخالفة[٥].

والجدير بالذكر هنا أنه لم تتخذ منظمة التجارة العالمية في أيا من اتفاقاتها أو مذكرة التفاهم معيارًا للتفرقة بين الدول المتقدمة، والدول النامية،

---

(١) مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٥٦.

(٣) يتضمن تطبيق اتفاقات جولة أوروجواي نقل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات في الدول النامية من الدائرة الوطنية إلى الدائرة العالمية، وخصوصًا فيما يتعلق بتصميم السياسات وتنفيذها، وبرامج التنمية الاقتصادية لهذه الدول، فلابد من التشاور مع المجلس المعني، وطلب موافقته، قبل اتخاذ أي قرار يمكن أن يكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة في التجارة الدولية، ويخشى من ذلك عدم أخذ خصائص هذه البلدان، وظروفها المحلية بعين الاعتبار، بحيث قد يؤدي تطبيق بعض السياسات في كثيرٍ من الحالات إلى آثار عكسية ذات آثار سلبية خطيرة.

(٤) ففي اتفاقية الاستثمار أوجبت الاتفاقية إنشاء مجلس التجارة في السلع، وفي اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تم إنشاء مجلس حقوق الملكية الفكرية إلى جانب منظمة الويبو، ومجلس الخدمات لمراجعة تطبيق اتفاقية الخدمات ... وهكذا.

(٥) المادة ١٠ من لاتفاقية الجات ١٩٩٤م.

والدول الأقل نموًا[١]، على الرغم أن جميع الاتفاقات أعطت معاملة تفضيلية للدول النامية[٢]، والأقل نموًا، بشأن الترتيبات الانتقالية[٣]؛ إذ أعطت الاتفاقات في معظمها فرصة للدول النامية، للالتزام بهذه الاتفاقيات تصل إلى عشر سنوات، ولم تلزم الدول الأقل نموًا بشيء، ويمكن مد الفترة الانتقالية بطلب إلى المجلس المختص لأغراض التنمية الاقتصادية، ولكن يلاحظ على الدول النامية في معظمها، أنها لم تستفد من الفترات الانتقالية الاستفادة المرجوة، إلا

---

[١] وقد اتخذ البنك الدولي معيار متوسط دخل الفرد ليحدد الدول الأقل نموًا، وهي الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويًا.
صفوت عبد السلام عوض الله: المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

[٢] لقد نشأت الجات ١٩٤٧م لتحقق مصالح الدول المتقدمة دون الأخذ في الاعتبار المصالح التنموية للدول النامية، ولم تعطِ الاتفاقية في مجملها اهتمامًا لمصالح الدول النامية، وإن نصت في المادة ١٨ على معاملة تفضيلية للدول النامية لحماية صناعاتها الناشئة، واستثناءات بشأن الخلل في ميزان مدفوعاتها، واستمر الحال كذلك إلى أن تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد ١٩٦٥، بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قامت عليها الجات، وأهم ما توصل إليه المؤتمر: رفض مبدأ التبادلية في المفاوضات متعددة الأطراف، بمعنى إعفاء الدول النامية من تقديم مقابل كامل لكل ما تقدمه الدول المقدمة من تنازلات، أو تخفيضات جمركية، ومطالبة الدول الصناعية بتخصيص نسبة من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية، وقد أقرت جولة طوكيو ما يعرف بشرط التمكين؛ بمعنى تمكين الدول المقدمة الدول النامية في تشجيع تجارتها، وتنميتها، وان تعطي الدول النامية فيما بينها مميزات لا تعمم على كل الدول الأطراف بالجات، وبديهيًا جدًا بعد أن حصلت الدول النامية على هذا المميزات قبل جولة أوروجواي، فكان من المستحيل سحبها.
ونرى أن جولة أوروجواي لم تقدم مميزات، أو معاملة تفضيلية جديدة، وحقيقية تساعد الدول النامية على تنمية تجارتها، ومشاركتها في التجارة الدولية، وتحقق تنميتها الاقتصادية، فقد اقتصرت مساعدات الدول المقدمة للدول النامية على مساعدة الأخيرة في صياغة القوانين التي تفعل الاتفاقيات، والفترات الانتقالية، وهذا ما سوف نراه في هذه الدراسة بالتطبيق على الاتفاقات القطاعية.

[٣] لمزيد من المعلومات عن محاولة إيجاد معيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية راجع:
سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م، ص٢٣٩ وما بعدها.

فيما قل: كالنمور الأسيوية والهند والصين، وتظهر المعاملة التفضيلية أيضًا في: إلزام الدول النامية بمعدلات تخفيض مستوى التعريفة الجمركية بمعدل يقل بنسبة الثلث عن الدول المتقدمة[١]، والنص على نقل التكنولوجيا للدول النامية على أسس تجارية معقولة.

ونرى أن إهمال الدول المتقدمة النص على معيار للتفرقة بينها وبين الدول النامية يرجع إلى: عدم رغبة الدول المتقدمة في تقديم مساعدة إلى الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية بها، وتحسين تجارتها، وقدراتها التنافسية، ويلقي بظلال من الشك حول التزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية المنصوص عليها باتفاقات أوروجواي، فكل ما كانت تسعى إليه الدول المتقدمة من وراء هذه الاتفاقات، هو: حماية تجارتها الخارجية في المجالات التي تتمتع فيها بقدرة تنافسية، ولكن كيف يمكن للدول النامية الاستفادة من ثغرات اتفاقات أوروجواي؟ وإجبار الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها في هذه الاتفاقيات.

المطلب الثاني
فرص انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية وتحدياتها

تتنوع التحديات التي تواجه الدول النامية، ومنها مصر؛ إذ استحوذت الدول المتقدمة منذ التوقيع على اتفاقية الجات ١٩٤٧م[٢]، وفي منظمة التجارة

---

[١] عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص١٢٢.

[٢] اتفاقية الجات "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة": وهي اتفاقية متعددة الأطراف، والهدف منها؛ وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول الأعضاء الموقعة عليها، وحل الخلافات الناشئة بينهم، وتخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء، والالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية، وإزالة القيود الكمية على الواردات، وتجنب سياسة الإغراق، وبدأ سريانها من أول يناير ١٩٤٨م، وقد مرت اتفاقية الجات بعدة مراحل إلى أن ظهرت بشكلها الحالي، فعقدت ثماني جولات، وكل جولة كانت تسمى باسم الدولة التي عقدت فيها، وأشهرها جولة كندة ١٩٦٤م : ١٩٦٧م، وجولة طوكيو ١٩٧٣م: ١٩٧٩م، وجولة أوروجواي ١٩٨٦م: ١٩٩٣م .

العالمية على نصيب الأسد من مكاسب التجارة الخارجية[١]، فقد ارتفع نصيب الدول الصناعية المتقدمة في التجارة الخارجية للسلع والخدمات من ٦٤% في عام ١٩٨٢م إلى ٧٣ % عام ١٩٩٢م، بينما انخفض نصيب الدول النامية (١٣٢ دولة) من ٣٦% إلى ٢٧% عن الفترة نفسها[٢].

ولن تجني الدول النامية سوى القليل من المكاسب المتحققة من التجارة الخارجية، فسوف تخسر الدول النامية مميزات اتفاقية لومي التي كانت تسمح لها بتصدير سلعها المصنعة إلى أوروبا، وفقًا لنظام الحصص[٣]، وكذلك ستخسر الدول النامية المعاملة التفضيلية في نظام GSP[٤] التي كانت تقدمه الدول الصناعية لصالح صادرات الدول النامية إليها بدون تمييز أو مقابل، وأُعْتُرِفَ بهذا النظام في جولة طوكيو[٥].

ويؤدي تطبيق اتفاقيات الجات إلى تعرض منتجات الدول النامية لمنافسة قوية أمام المنتجات المستوردة، الأرخص سعرًا، والأكثر جودة، ولن تستطيع الصمود أمامها؛ مما يؤثر في اقتصادها الوطني، ويؤدي إلى انهيار

أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ـ حقيقتها وآثارها ـ مرجع سابق، ص٥٠، ٥١.

(١) ويرجع نجاح الدول المتقدمة في المفاوضات إلى: اتحاد الدول المتقدمة فيما بينهم لتحقيق أهدافهم من المفاوضات، واستخدام نفوذهم السياسي والاقتصادي لضغط على الدول النامية.

BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, P2.

(٢) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص ـ مرجع سابق، ص١٢٢.

(٣) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٩٣.

(٤) قد تم التوصل إلى هذا النظام في مؤتمر التجارة والتنمية عام ١٩٦٨ وهو اختصار لـ System of Preferences Generalized ويعني: المعاملة التفضيلية المقدمة من الدول المتقدمة لصالح صادرات الدول النامية دون مقابل وعلى أساس غير تميزي.
هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي: آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص٣٩٧.

(٥) عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص١٢١.

العديد من المشروعات المحلية، وزيادة الفقر والبطالة[١]؛ ولذلك تُعَدُّ مفاوضات جولة أوروجواي مليئة بالقصور، والاختلالات وعدم الإنصاف[٢].

وإذا ما قيمنا المعاملة التفضيلية لدول النامية نجدها محدودة القيمة إذا ما قورنت بالفوارق الضخمة في القدرات الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة، وفي المقابل قد ألقت الاتفاقات التزامات كبيرة على عاتق الدول النامية[٣].

وعلى الوجه الآخر، تتعدد الفرص المتاحة أمام الدول النامية، إذ تشكل الدول النامية المصدر الأساسي للخامات، والمواد الخام، وأكبر سوق لتسويق منتجات الدول الصناعية؛ لذلك أخذت الدول المتقدمة بعين الاعتبار مصالح الدول النامية، ونصت الاتفاقات على حق الدول النامية في التنمية[٤].

وينصب بنود اتفاقيات جولة أوروجواي على الجوانب الخاصة بالتجارة الخارجية[٥]؛ فيؤدي تطبيق هذه اتفاقيات إلى إزالة العديد من الحواجز المعيقة للتجارة، وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري الدولي، ونمو الناتج الإجمالي، وخصوصًا للدول الصناعية المتقدمة، ويعود بجزء من المكاسب على الدول

---

(١) أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ـ حقيقتها وآثارها ـ مرجع سابق، ص٥٣.

(2) BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, 2001, P4.

(٣) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٤) إن التنمية الاقتصادية تعني: تحويل المجتمعات للأفضل بمعدلات نمو أعلى، وتحسين حياة الفقراء، ومنح كل شخص فرصة للنجاح، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.
جوزيف ستجليز: النظم الاقتصادية العالمية الجديدة ـ العولمة وأثرها السلبي على الشعوب ـ دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٣٣٢.
والتنمية المستدامة تعني: إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون التضحية بإمكانية إشباع حاجات الأجيال المستقبلية.
عبد الله الصعيدي: النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت، ص٢٤.

(٥) سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ١٤٧.

النامية[١]، منها: فتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية، والتخلص من الحواجز غير الجمركية التي شاع استخدامها بعد جولة طوكيو.

وزيادة المنافسة بين الدول مما سيدفع بالصناعة الوطنية للبلدان النامية إلى رفع مستويات إنتاجها، وجودة منتجاتها، وإلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛ لكي تستطيع الحفاظ على الأسواق المحلية من جهة، وتغزو الأسواق الخارجية من جهة أخرى، فإذا لم تطور الدول النامية منتجاتها فسوف تنهار المشروعات المحلية، وتزيد معدلات البطالة نتيجة المنافسة الضارية مع المنتجات المستوردة.

وأخيرًا وليس بآخر، أصبح انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام باتفاقاتها أمرًا واقعًا؛ لذلك نؤكد أن الهدف من هذا البحث هو كيفية استفادة الدول النامية، ومنها مصر، من ثغرات اتفاقات منظمة التجارة العالمية القطاعية، والاستفادة قدر المستطاع من الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تحققها هذه الاتفاقات، ومعرفة التحديات التي تواجه هذه الدول للحد منها، ومعالجتها، وتفادي سلبياتها، وكل هذا يساعد في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية وتمويلها، والنهوض بالاقتصاد المصري، وزيادة معدلات النمو.

وحتى يمكن الإلمام بتحديات انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية وتحدياتها، والالتزام باتفاقيات جولة أوروجواي القطاعية[٢]، لابد من

---

[١] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٥٢.

[٢] نظرًا لعدم توافر مراجع توضح آثار اتفاقيتي السلع المصنع، واتفاقية المنسوجات والملابس في الدول النامية، فكل المراجع المتاحة اكتفت بذكر نصوص هاتين الاتفاقيتين، بالإضافة إلى قلة المعلومات المتاحة وندرتها؛ ولذلك سوف نعرض نظرة سريعة على هاتين الاتفاقيتين:

اتفاقية السلع المصنعة

لقد نظمت ضوابط التجارة في السلع المصنعة ـ باستثناء المنسوجات والملابس ـ بموجب اتفاقية الجات ١٩٤٧م، وفي جولة أوروجواي تم وضع أحكام تكميلية لتأمين نفاذ السلع المصنعة إلى الأسواق العالمية، ونصت هذه الأحكام على تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة لتحرير التجارة في السلع المصنعة تحريرًا كاملًا، وتحويل القيود غير الجمركية لقيود جمركية، ونصت كذلك هذه الأحكام على حظر دعم الصادرات

الصناعية، ودعم الصناعة المحلية عمومًا، وفي حالة المخالفة، يكون على الطرف المتضرر من المخالفة، إتباع إجراءات محددة، لإزالة الأضرار المترتبة على ذلك . واستثنت الاتفاقية الدعم الموجه لأغراض البحث العلمي، وأعفت الدول النامية والأقل نموًا التي يقل نصيب الفرد بها من الدخل القومي عن ١٠٠٠ دولار سنويًا من التزام بإلغاء دعم الصادرات.

صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٥٩: ١٦٢.

عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤.

اتفاقية المنسوجات والملابس

لأول مرة يتم تحرير قطاع المنسوجات والملابس وإخضاعه لاتفاقية الجات، فقد كان نظام التجارة في المنسوجات والملابس يخضع للحصص الثنائية المنصوص عليه باتفاقية الألياف المتعددة، والتي يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية، ويخضع لاتفاقية الألياف المتعددة ٥٠% من التجارة في الملابس والمنسوجات، وهذا لا يصب في مصلحة الدول النامية، فقد استحوذت الدول النامية على ٤٠% من الصادرات الصناعية في المنسوجات، وكانت وراء اقتراح إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة، بزعامة الهند، وإخضاع التجارة في المنسوجات والملابس لاتفاقية الجات، وإزالة القيود المفروضة عليها، سواء كانت حصص كمية، أو سلع محظور استيرادها كليًا، أو إقرار حد أدنى للأسعار؛ ونظرًا لأهمية هذه السلع للدول النامية، ومنافستها عالميًا، فقد طالبت بالتنفيذ الفوري لاتفاقية المنسوجات والملابس، فهذا القطاع يحتاج إلى عدد كبير من العمالة، وبالتالي مناسب لظروف الدول النامية، ولكن اعترضت الدول المتقدمة، وطالبت مد الفترة الانتقالية للالتزام ببنود الاتفاقية إلى ١٠ سنوات (المادة ٩)، حتى تستطيع أن تعيد هيكلة مصانعها لتنافس في الخارج، ونرى أن في هذا إضرار بمصالح الدول النامية؛ إذ تستطيع الدول المتقدمة بما لديها من تقدم تكنولوجي إعادة هيكلة مصانعها، ومنافسة الدول النامية في هذا القطاع المهم لها، وأولت الاتفاقية اهتمامًا بالصناعات الوطنية، فإذا كانت واردات سلعة ما لدولة معينة تدخل إليها بكميات كبيرة، تؤدي إلى إضرار جسيم بالصناعة ذات الصلة، أو التهديد بوقوع ضرر لها، يمكن الإبقاء على قيود الحماية لمدة أقصاها ٣ سنوات، أو حتى يتم دمج السلعة ضمن جات ١٩٩٤م أيهما أسبق.

وتلزم الاتفاقية جميع الدول بفتح أسواقها، وإزالة القيود الكمية، وخفض الرسوم الجمركية، وعدم التحيز ضد تجارة المنسوجات في سياستها التجارية، ونصت الاتفاقية على إنشاء جهاز "الإرشاد والمتابعة" لمتابعة تنفيذ الأعضاء لبنود هذه الاتفاقية، والإشراف على التجارة في هذا القطاع م٨ من اتفاقية المنسوجات والملابس.

وتصنف مصر دوليًا من الدول المصدرة للمنسوجات والملابس، ومن صغار الموردين، وتواجه صناعة المنسوجات والملابس عدة صعوبات داخلية لا ترجع إلى تطبيق نصوص الاتفاقية؛

تجزئة الموضوع، وتناول التحديات التي تواجهه الدول النامية بكل اتفاقية على حدة مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري[١]، بعرض إحصائيات تحاكي الواقع، وتوضح آثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية القطاعية في الاقتصاد المصري، وهل هذه الاتفاقات منحت معاملة تفضيلية استفادة منها مصر؟ أم أنها جاءت لتحقق الدول المتقدمة مصالحها على حساب الدول النامية؟

وهي: عدم جودة المنسوجات المصرية، وارتفاع أسعارها، وبالتالي يقل قدرتها التنافسية، وضعف قدرة العمالة المصرية في استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وقصور أساليب التسويق في الأسواق الخارجية، وعدم ثبات أسعار المنتج المصري مثل مثيله الأجنبي.

مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١٠١: ١١٠.

عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٥٢٧ : ٥٤٩.

BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, 2001, P5: 6.

ونرى أنه على مصر تبني إستراتيجية لقضاء على هذه الصعوبات، وذلك من خلال: فتح أسواق جديدة في الخارج، وتدريب العمال مع الاستغناء عن العمالة الزائدة، وشراء الصوف والقطن من المزارعين من قبل الحكومة، وبيعه للشركات العاملة في منتجات النسيج بأسعار معقولة، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، والعمل على رفع مستوى الجودة مع انخفاض الأسعار، وتشجيع الابتكار وصناعة الموضة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والصناعات الصغيرة و المتوسطة.

منعًا للتكرار لم تتناول الباحثة دراسة آثار اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية، ونحيل إلى أطروحة الدكتوراه الخاصة بالباحثة في ذلك.

سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

[١] لقد فضلت الباحثة عرض الاتفاقات القطاعية بنفس الترتيب الذي نظمته اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فقد جاء الترتيب على النحو الآتي:

الاتفاقية الثالثة: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، الاتفاقية الخامسة: اتفاق الزراعة والتدابير الصحية، الاتفاقية السابعة: اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

ولمزيد من المعلومات عن ترتيب اتفاقات منظمة التجارة العالمية وشهرتها الجات، انظر ص١٣ من هذه الدراسة.

المبحث الأول
آثار اتفاقية الخدمات GATS
على القطاع المصرفي

تمهيد:

وقعت مصر على اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) في ديسمبر ١٩٩٧م[١]، وتُعَدُّ اتفاقية التجارة في الخدمات[٢] أول اتفاق تجاري دولي لتنظيم التجارة في الخدمات[٣]، وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري، التي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسة[٤].

وقد حددت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات[٥] قطاعات التجارة في الخدمات، وهي خدمات قطاع الأعمال التجارية (الخدمات المهنية والمحاسبية والعقارية)، وخدمات الاتصالات، والخدمات المالية (التأمين وأسواق المال والخدمات المصرفية)، وخدمات التشييد والبناء، والخدمات الهندسية، وخدمات النقل، وخدمات التعليم، وخدمات السياحة والسفر، وخدمة التوزيع (الوكالات التجارية والوكالة بالعمولة)، وخدمات البيئة، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، والخدمات

---

(١) مصطفى النشرتي: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، مجلد٤٩، العدد٢، يوليو ٢٠٠٧م، ص٢٥٧.

(2) General Agreement on Trade in Services.

(٣) مصطفى النشرتي: المرجع السابق، ص٢٥١.

(٤) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٤٩.
م١/٣/ب تعبير خدمات يشمل الخدمات كافة في كل القطاعات، باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية م ١/٣/ج، والخدمات التي تورد على أساس غير تجاري، أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة.

(٥) نصت المادة ٥/٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية على إنشاء مجلس لشئون التجارة في الخدمات، ويناط به الإشراف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ووضع القواعد الخاصة بالإجراءات المتعلقة باتفاقية الجاتس، ويعمل هذا المجلس تحت إشراف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، ومن حق مجلس التجارة في الخدمات أن ينشأ لجان لقيام بوظيفته على النحو الأمثل.

الصحية، وخدمات الاستشارية (التكنولوجيا والتحكيم)، وأي خدمات أخرى متصلة بالتجارة الدولية في الخدمات؛ وتكون قابلة للتسويق الدولي[١].

وقد أخذت اتفاقية الخدمات بوجهة نظر الدول النامية؛ إذ أقرت الاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات في قطاعات محددة[٢]، تحددها الدولة في جدول التزاماتها، ووفقًا للظروف التي تتمشى وظروفها الاقتصادية، والتزمت مصر بالآتي: السماح بإنشاء بنوك مشتركة، وبفتح فروع للبنوك الأجنبية، وفقا للشروط التي يحددها البنك المركزي المصري، ووزارة الاقتصاد، والسماح بإنشاء شركات تأمين، أو فروع لها، والسماح للشركات أن تقدم خدمات سوق المال، كالاكتتاب والسمسرة والمقاصة والتسوية، وحفظ الأوراق المالية،

---

[١] عمر محمود أبو عيدة: منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادي والإدارية، مجلد٢٢، العدد١، غزة، يناير ٢٠١٤م، ص٢٩٩.

م٢/١ من اتفاقية الخدمات يقصد بالتجارة في الخدمات توريد أو عرض أو تقديم خدمة بما في ذلك إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها.

[٢] تحتوي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على نوعين من الالتزامات:

النوع الأول: الالتزامات الإجبارية: والتي جاء النص عليها بالمواد من ٢ إلى ١٥، ويتميز هذا الجزء باحتوائه على قواعد ملزمة لكل الدول الأعضاء بالاتفاقية، مثل: شرط الدولي الأولى بالرعاية، والالتزام بمبدأ الشفافية، وزيادة مشاركة الدول النامية، ومبدأ تنظيم الدعم.

النوع الثاني: الالتزامات المحددة: والتي جاء النص عليها بالمواد من ١٦ إلى ١٨، ويضم هذا الجزء الالتزامات التي تدرجها كل دولة في جداول العروض المقدمة من العضو المعني بشأن سياستها، وموقفها من السماح بالنفاذ إلى أسواقها، وتتفاوض كل دولة حول هذه الالتزامات حسب ظروفها، ومراحل التنمية الاقتصادية بها، وتلتزم الدولة المعنية بموجب هذه الجداول بتحرير قطاعات خدمية معينة، وتحدد مدى التحرير الذي تنوي القيام به، والمؤهلات الواجب توافرها لمنح الموردين الأجانب للخدمات المعاملة الوطنية.

وبالتالي لا يمكن معرفة التزامات أي عضو في مجال تحرير تجارة الخدمات بالرجوع إلى الاتفاقية وحدها، بل لابد من الرجوع أيضًا إلى جدول التزامات العضو الملحق بالاتفاقية، والتي تضم التزامات العضو التي سجلها على نفسه، فيما يخص مجالات الخدمات التي يرغب في تحريرها، وشروط النفاذ إلى الأسواق، وشروط المعاملة الوطنية، والاستثناءات على مبدأ الدولة الأولي بالرعاية.

عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة ارجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨٥، ٨٦.

والسماح بإنشاء الفنادق والمطاعم، والسماح للوكالات السياحية بالعمل في السوق المصرية، والسماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع، بشرط ألا يقل رأس المال المصري عن ٥١%، وألا تقل العمالة المصرية عن ٩٥%، والسماح بإنشاء شركات مشتركة لتطوير الموانئ، والسماح بإنشاء شركات مشتركة لخدمات الإنشاء والاستشارات الهندسية، وبذلك كانت التزامات مصر بمنزلة دعوة لدخول الاستثمارات الأجنبية للسوق المصرية وفقًا لقوانين واللوائح المصرية[١]، وترى الباحثة أن مصر تقدمت بالعديد من الالتزامات المحددة، وسمحت بتحرير العديد من الخدمات، وهذه الالتزامات لا تزِد عن ما يُلزمها به برنامج الإصلاح الاقتصادي فهي لم تزِد من الأعباء؛ ولكنها استفادت بفتح قطاعات للخدمات بالدول الأخرى.

ونظرًا لتعدد الخدمات الداخلة في اتفاقية الجاتس وتنوعها؛ فسوف نوضح آثار اتفاقية الجاتس في القطاع المصرفي بمصر، لِمَ له من تأثير كبير في قيادة الاقتصاد[٢].

وتتلخص الخدمات المصرفية التي تشملها الاتفاقية فيما يأتي:

قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات، الإقراض بجميع أنواعه، بما في ذلك القروض الاستهلاكية، والائتمان العقاري والمساهمات، وتمويل العمليات التجارية، التمويل التأجيري، وخدمات المدفوعات والتحويلات النقدية بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم على الحسابات، والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية، خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، التجارة للحساب الشخصي، أو لحساب العملاء في السوق المالية أو غيرها، وذلك في النقد الأجنبي، والمشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، مثل: العقود الآجلة، وأدوات سعر الصرف، وسعر الفائدة، مثل: المبادلة والاتفاقات الآجلة،

---

[١] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٢١٢، ٢١٣.

[2] Shaza Wasfi Ezzi: SAUDI ARABIA JOINED WTO OPPORTUNITY OR THREAT TO SAUDI CORPORATIONS, Journal of Business Research ,Faculty of Commerce, Vol. 32 –No. 1, Zigzag, 2010,P5.

والأوراق المالية القابلة للتداول، والأصول المالية، وتشمل عمليات الذهب، والمساهمة في الإصدارات لكل أنواع الأوراق المالية، بما في ذلك الترويج، والإصدار الخاص: مثل تقديم الخدمات المتصلة بالإصدارات ووكلائها، وأعمال السمسرة المالية في النقد، وإدارة الأصول، مثل: محافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع، وحفظ الأمانات، وخدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية، والمشتقات، والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض، وتوفير المعلومات المالية ونقلها، ومعالجة البيانات المالية، وكل أنشطة التأمين، وخدمات البحوث، والاستشارات المتعلقة بالاستثمار، وتقديم المشورة بشأن عمليات الشركات، وإعادة هيكلها وصياغة إستراتيجيتها[١].

وتتمثل التزامات مصر في تحرير الخدمات المصرفية فيما يأتي:

السماح بإنشاء بنوك مشتركة مع التزام الشريك الأجنبي بتدريب الموظفين في البنوك[٢]، مما يساعد في إكسابهم خبرات مهمة في هذا المجال، ونقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة، ويتم تسجيل آية منشأة ترغب في مزاولة أعمال البنوك في سجل خاص، يُعد لهذا الغرض، لدى البنك المركزي، ولابد أن يتخذ البنك احد الأشكال الآتي: شركة مساهمة مصرية، وتكون جميع أسهمها اسمية، أو شخصًا اعتباريًا عامًا يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك، أو فرعًا لبنك أجنبي يتمتع مركزه الرئيس بجنسية محددة، ويخضع لرقابة نقدية في الدولة التي يقع فيها مركزه الرئيس، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه مصري، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية في مصر عن خمسين مليون دولار أمريكي، أو ما يعادلها بالعملات الحرة[٣]؛ وذلك لتقوية المركز المالي للبنوك، والعمل على تناسبها مع

---

(١) ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات.
تتكون اتفاقية الخدمات من مقدمة وست أجزاء (٢٩ مادة) بالإضافة إلى ثماني ملاحق تُعَدُّ جزء لا يتجزأ من الاتفاقية.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٣) المادة ٣٣ من قانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن البنك المركزي المصري.

معدلات الملائمة، ومعايير كفاية رأس المال، وسمحت مصر بوصول نسبة رأس المال الأجنبي في البنوك المشتركة إلى ١٠٠%[١].

وتتعدد التحديات التي تواجه مصر من جراء إنفاذ هذه الاتفاقية؛ ولذلك سوف نعرض لهذه التحديات بالمطلب الأول وكيفية مواجهتها والحد منها بالمطلب الثاني، مع دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في مصربالمطلب الثالث، وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول
مخاطر تحرير الخدمات بالقطاع المصرفي

لقد اتجهت الدول النامية في معظمها إلى تحرير التجارة في قطاع الخدمات المصرفية[٢] ومما لا شك فيه؛ أن عملية الانفتاح والتحرير سيكون لها العديد من المخاطر على هذه الدول، فالوحدات المالية والمصرفية بالدول النامية في مجملها، لا تستطيع الوقوف أمام التكتلات المالية والمصرفية العالمية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها في الأسواق المالية المحلية[٣]؛ ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي،

---

(١) فقد كانت مصر تشترط في جداول التزاماتها المبدئية عام ١٩٩٤م بعدم تجاوز نسبة رأس المال الأجنبي في البنوك المشتركة عن ٤٩%، وتم تعديل هذه النسبة في ديسمبر ١٩٩٧م لتصل إلى ١٠٠%، وذلك اتساقًا مع ما أقرته التشريعات المحلية في إطار سياسة الخصخصة.

مصطفى النشرتي: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مرجع سابق، ص٢٦٠.

(٢) وقد تقدمت الدول النامية بتحرير عدد أقل من الخدمات، ومنها: الخدمات المالية والسياحة.

BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.cit, P10.

(٣) لقد أعلنت البنك المركزي المصري عن طرح ٢٠% من بنك القاهرة في البورصة المصرية في مارس ٢٠١٦م، وقد تمت عملية بيع من الحكومة لأحد البنوك التى تملكها، وفى أكتوبر عام ٢٠٠٦م باعت الحكومة ٨٠% من بنك الإسكندرية لبنك انتيسا سان باولو الإيطالي مقابل ١.٦ مليار دولار.

http://www.masralarabia.com.
On30/10/2018 At: 11:55AM.

وكبر حجم التكتلات المالية والمصرفية الأجنبية، وتوفير العديد من الخدمات المصرفية الحديثة التي تدخلها المصارف الأجنبية السوق المصرفية المحلية، والتي يصعب على المؤسسات المصرفية المحلية إدخالها ضمن خدماتها التقليدية.

والتخوف من المنافسة غير المتكافئة بين موردي الخدمات المصرفية في الدول المتقدمة، وفي الدول النامية والأقل نموًا[١]، أن تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في الأسواق المصرفية العالمية، وخروج بعض الوحدات المصرفية المحلية من السوق المصرفية؛ إذ يترتب على تحرير القطاع المصرفي والمالي فتح السوق المصرفية المحلية أمام البنوك الأجنبية والمشتركة[٢]، وقد لا تستطيع البنوك الوطنية مواجهة الخسائر الناتجة عن التحرير؛ لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية القطاع المصرفي وعوائده.

وكذلك ضخامة رأس مال البنوك الأجنبية، مقارنة بالبنوك في الدول النامية؛ إذ تناهز أرقام الميزانية العمومية لوحدات المالية والمصرفية الأجنبية، مجموع الميزانية الموحدة لقطاع المصرفي العربي بأكمله بوحداته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى صغر حجم، وتبعثر الوحدات المالية المصرفية في الدول النامية[٣]، ومحدودية تواجدها في السوق المصرفي العالمي، وعدم قدرتها على فتح فروع لها

قال طارق فايد، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة: "إن الحصة المقرر طرحها في البورصة، ضمن برنامج الطروحات قد تصل حدها الأقصى إلى ٤٩% من إجمالي رأس المال".
http://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2018/9/23
On 30/102018 At: 12:50PM

(١) الدول الأقل نموًا هي الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويًا. صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢) عتيقة وصاف: آثار تحرير تجارة الخدمات على الأسواق المالية في الدول العربية، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد١٣، العدد٣٨، القاهرة، مايو-أغسطس٢٠٠٩، ص١٧٧.

(٣) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٨٦.

في الخارج؛ مما يضعف من قدرتها على المنافسة مع الوحدات المصرفية الأجنبية، وكل ذلك يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات المصرفية.

ونظرًا للتطورات المتلاحقة على الساحة المصرفية الدولية، فقد خرجت البنوك عن نشاطها التقليدي، وتحولت إلى بنوك شاملة، من خلال إزالة الفاصل بين الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المتعلقة بالأوراق المالية؛ مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة من جانب المصارف الأجنبية (شركاتها التابعة، وفروعها في السوق المصرفية المصرية)، فقد تستطيع المصارف الأجنبية توفير خدمات مالية لا تستطيع البنوك المصرية توفيرها، في ضوء ابتكار أدوات وخدمات مالية جديدة بصفة مستمرة.

وقد تستطيع البنوك والمصارف الأجنبية السيطرة على السوق المصرفية المحلية؛ وذلك لكفاءة الموردين الأجانب، فهم أكثر قدر على النفاذ إلى الأسواق؛ وما يترتب على ذلك من هجرة الأموال، والمدخرات للخارج؛ إذ تستطيع فروع المصارف الأجنبية من تجميع رؤوس الأموال، وبالتالي تنفيذ سياسة المصارف الأم، الموجودة في الخارج، والتي تقوم برسم السياسات العامة، وفق أهداف بلدانها، وليس البلدان المضيفة[١]، مما يضر باعتبارات النمو الاقتصادي[٢] .

والذي جعل منافسة الدول المتقدمة صعبًا على مصر والدول النامية اقتصر التعاون الفني، ومساعدات الدول المتقدمة لمصر: على توفير المساعدات الفنية، بهدف تمكينها من تنفيذ الاتفاقية، وتعديل وموائمة تشريعاتها الوطنية لتتماشى وأحكام اتفاقية التجارة في الخدمات[٣] .

فلم تعمل الدول المتقدمة على تقديم مساعدات فنية تساعد مصر أو

---

(١) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٨٧، ١٨٨.

(٢) عصام كامل جودة احمد: آثر العولمة على النشاط المصرفي مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٣م، ص١٠٠.

(٣) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص – مرجع سابق، ص٩٣.

الدول النامية بصفة عامة على الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها، حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.

والذي يزيد الأمر صعوبة على الدول النامية والأقل نموًا في المنافسة الدولية، تبني اتفاقية التجارة في الخدمات، مبدأ تنظيم الدعم[١]؛ إذ يشكل الدعم أهمية خاصة للبلدان النامية، ويساعد موردي الخدمات المحليين بها على المنافسة، ولكن يؤدي غالبًا إلى تشويه التجارة، ويخل بتكافؤ الفرص؛ لذلك نصت اتفاقية التجارة في الخدمات على ضرورة إجراء مفاوضات لتخفيض الدعم، والإعانات المقدمة لموردي الخدمة المحليين، وبما لا يؤثر في خطط التنمية الاقتصادية بالدولة النامية المعنية[٢]، ويحق لكل عضو يرى أنه يتأثر سلبيًا بالدعم المقدم من عضو آخر، أن يطلب عقد مشاورات مع العضو المعني بشأن هذا الأمر[٣].

وترى الباحثة أن مبدأ تنظيم الدعم إن دل على شيء، فإنما يدل على رغبة واضعي اتفاقية الجاتس مراعاة أهمية الدعم المقدم لموردي الخدمات المحليين في الدول النامية، حتى يستطيعوا منافسة الموردين الأجانب، والتوفيق بين مصالح الدول النامية مقدمة الدعم لمورديها، وموردي الخدمات الأجانب، إذا ما لحقهم ضرر يحق لهم التفاوض والتشاور في موضوع الدعم.

وبعد أن عرضنا للتحديات التي تواجه الدول النامية، ومنها مصر، وما لها من آثار سلبية على القدرة التنافسية للمصارف المحلية، والتي تتلخص في التحديات الاقتصادية، والتقنية، والإدارية، وحجم المصارف، والانتشار الجغرافي، نرى أنه من المناسب عرض إستراتيجية لمواجهتها، والحد منها بما يعظم من استفادة مصر من تحرير القطاع المصرفي.

المطلب الثاني

---

[١] ترى الباحثة انه يمكن لدعم مساعدة البنوك في الدول النامية على الانتشار الجغرافي ومواجهة تحديات التحرير الشرسة، ولكن أغلقت الاتفاقية باب استخدام الدعم على الدول النامية؛ فلا يمكن الاستعانة به في منافستها لموردي الخدمات المصرفية بالدول الأجنبية.

[٢] المادة ١/١٥ من اتفاقية التجارة في الخدمات.

[٣] المادة ٢/١٥ من اتفاقية التجارة في الخدمات.

نحو استراتيجية لمواجهة مخاطر تحرير القطاع المصرفي

هنا تجدر الإشارة إلى أن البنوك المصرية قد اتجهت إلى تطوير مهامها، ووظائفها تدريجيًا، فلم يقتصر دورها على جذب الودائع وتوفير التمويل قصير الأجل، بل امتد نشاطها ليشمل القطاعات كافة، وتقديم العديد من الخدمات المتنوعة، مثل: دراسة الجدوى، وتقييم المشروعات، والترويج لها، وضمان الاكتتاب فيها، وإدارة المشروعات بالإنابة عن العملاء، وإدارة محافظ أوراق العملاء المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، وتبني فكرة التمويل التأجيري، فقد قامت البنوك المصرية بالعمل المصرفي الاستثماري إلى جانب عملها التقليدي[١].

ولكن يَفرض تحرير قطاع الخدمات المصرفية في مصر العديد من التحديات، حيث تقضي اعتبارات المنافسة مع البنوك الأجنبية، ضرورة تحسين جودة الخدمات المصرفية للبنوك الوطنية بصورة جذرية، فلابد من تطوير الموارد البشرية[٢]، وتحديث الجهاز المصرفي وتطويره، ورفع كفاءة العمل المصرفي من أجل التكييف بفاعلية، وكفاءة مع تلك التحديات، وتقديم خدمات متكاملة وشاملة، واستيعاب التقنية الحديثة المعقدة، ووضع إستراتيجية لتحمل الهزات المصرفية، وتقلبات السوق.

ونرى أنه لمواجهة هذه المنافسة الشرسة لابد من اتحاد الدول العربية، وإنشاء سوق مصرفية عربية مشتركة، وتشجيع البنوك نحو الاندماج المصرفي، وكذلك على البنوك المصرية تقوية رأس مالها، والعمل على توفير شبكة فروع لها في أكبر عدد من دول العالم[٣].

---

[١] عصام كامل جودة احمد: المرجع سابق، ص٧١٦.

[2] Shaza Wasfi Ezzi: SAUDI ARABIA JOINED WTO OPPORTUNITY OR THREAT TO SAUDI CORPORATIONS, Journal of Business Research, Faculty of Commerce, Vol. 32 –No. 1, Zigzag, 2010, P59.

[٣] فمن الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات على الجهاز المصرفي المصري: تحسين فرص نفاذ الخدمات المصرية المتقدمة إلى العملاء، وحرية تأسيس البنوك المصرية، وأفرع لها في البلدان المتقدمة.
عصام كامل جودة أحمد: أثر العولمة على النشاط المصرفي مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٥٠.

ولابد من زيادة القدرة التنافسية للبنوك الوطنية[١]، وتطوير خدماتها لتستطيع منافسة البنوك الأجنبية، وهنا يبرز دور البنك المركزي في وضع سياسات، وشروط المنافسة التي تحول دون إساءة البنوك والمصارف الأجنبية لمراكزها، والقيام بممارسات مصرفية غير سليمة[٢]، وكذلك للبنك المركزي الحق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المستثمرين، والمودعين وحاملي السندات، بما يضمن الاستقرار والثبات في السوق المالي[٣]، وهذا لا يتعارض واتفاقية الجاتس التي تسمح بالتحرير التدريجي؛ لتوفيق المؤسسات المصرفية الوطنية لأوضاعها، واكتمال استعدادها للموقف التنافسي الجديد، ويمكن أن تقوم الحكومة بدور فعَّال في هذا المجال لإعداد البنوك والمصارف المحلية لبيئة أكثر تنافسية[٤]، وذلك برفع مستوى الكفاءة، والتشغيل، والاستثمار في تكنولوجيا مصرفية حديثة، وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي[٥]، وبتقديم

---

(١) عمر محمود أبو عيدة: منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادي والإدارية، مجلد٢٢، العدد١، غزة، يناير ٢٠١٤م، ص٣٢٤.

(٢) لقد حددت مصر على سبيل الحصر الخدمات المصرفية التي يمكن للبنوك الأجنبية والمشتركة وفروعها ممارستها، فقد تم السماح لها بممارسة الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الودائع والقروض بكل أشكالها، والخدمات المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية)، ولكن حظرت مصر الخدمات المشتقات، مثل: العقود لأجل، والخيارات، وأدوات سعر الصرف، والفائدة والمضاربة على المعادن النفيسة.
مصطفى النشرتي: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مرجع سابق، ص٢٥٩.

(٣) عصام كامل جودة احمد: آثر العولمة على النشاط المصرفي مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص٥٠.

(4) Faten Jabsheh & Mohamed Chemingui: Challenges and Opportunities of Liberalization in the GCC Banking Industry Witt Special Focus On Kuwait, Journal of Development and Economic Policies, Volume 7 –No. 2, Kuwait – June 2005,P55.

(٥) يُعَدُّ الاندماج المصرفي أحد أهم النواتج الأساسية للعولمة، وتزيد هذه الظاهرة نتيجة عاملين، هما:
١. ما أدت إليه اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من زيادة حدة المنافسة، وظهور كيانات مصرفية عملاقة.

الحوافز المالية بدلًا من وضع قيود على الخدمات المصرفية، فإذا رأت الحكومة أن البنوك والمصارف الأجنبية تتجه إلى خدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة، فعلى الحكومة أن تتدخل بتقديم حوافز مالية لتلك القطاعات الأخير؛ لتشجيع البنوك والمصارف الأجنبية لوصول الخدمات إليها.

كذلك رفع كفاءة المصارف المصرية، والاستفادة من خبرات البنوك الأجنبية[١]، فقد سمحت الاتفاقية للدول الأعضاء، بتكوين نقاط معلومات[٢] تمد موردي الخدمات المحليين بالمعلومات اللازمة.

وقد نصت الاتفاقية على مبدأ الشفافية[٣] الذي له أهمية متزايدة في نطاق الخدمات؛ وذلك لتعدد التنظيمات الداخلية[١] لكل دولة في هذا القطاع،

---

٢. معيار كفاية رأس المال دفع الكثير من المصارف الصغيرة إلى الاندماج مع بعضها البعض.
أحمد سليمان محمود خصاونة: المصارف الإسلامية والعولمة، مجلة جرش للبحوث الإسلامية، مجلد١٤، العد٢، الأردن، ٢٠١٢م، ص ١١٢.
شهدت الساحة المصرفية العديد من عمليات الدمج لمواجهة خطر منافسة البنوك الأجنبية، ونذكر منها في مصر: دمج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر ١٩٩٢م، و١٣ مصرفًا من بنوك المحافظات للتنمية في البنك الوطني للتنمية والائتمان الزراعي عام ١٩٩٢م، والبنك العربي الأمريكي نيويورك في البنك الأهلي ١٩٩٨م.
عصام كامل جودة أحمد: أثر العولمة على النشاط المصرفي مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص٥٦٦.

[١] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٥٦٢، ٥٦٣.

[٢] عتيقة وصاف: آثار تحرير تجارة الخدمات على الأسواق المالية في الدول العربية، مرجع سابق، ص١٧٨.

[٣] يقصد بمبدأ الشفافية أن تكون جميع الإجراءات التي تعيق التجارة في القطاع المعني واضحة أمام الدول الأعضاء، ويختلف تطبيقات مبدأ الشفافية من اتفاقية إلى أخرى، ويقصد بهذا المبدأ بصفة عامة: أن تكون التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية؛ أي لتقييد الواردات من الدول الأخرى كقاعدة عامة، وترجع العلة من هذا المبدأ إلى ما تتمتع به التعريفة الجمركية من سهولة في التحديد؛ مما يؤدي إلى الاستقرار والأمان في التجارة .

ووفقًا لهذا المبدأ، يلتزم كل عضو بنشر جميع الإجراءات[٢]، والاتفاقات التي وقع عليها العضو المعني[٣] ذات الصلة بالتجارة في الخدمات[٤]، والمؤثرة فيها

وكذلك على الدولة العضو إخطار مجلس التجارة في الخدمات بدون إبطاء، وسنويًا على الأقل، بأية قوانين أو لوائح أو بأية تعديلات على الموجود منها[٥]، والتي تؤثر تأثيرًا كبيرًا في التجارة في الخدمات[٦]، وعلى كل عضو إنشاء مراكز استعلام؛ لتزويد الأعضاء الآخرين بالمعلومات الخاصة، وبإجراءات التجارة في الخدمات، متى تطلب من العضو المعني[٧] .

وتمثل هذه المراكز وحدات معلوماتية، تعطي كل المعلومات عن إمكانية الاستيراد والتصدير في بلد معين، مع إجراءات الدفع والمواصفات والتسهيلات؛ مما يسهل التبادل التجاري، والمالي بين الدول، وكذلك توفر هذه النقاط المعلومات الخاصة بفرص التمويل، وخدمات التمويل، وخدمات الاعتمادات المستندية[٨].

وبذلك توفر هذه المراكز كل المعلومات حول القوانين والتشريعات، ومبادئ الرقابة والتوجيه الإداري، المتعلق بالخدمات المالية والمصرفية[٩]؛ مما

صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص١٠٤، ١٠٥.

[١] لقد ورد في ديباجة الاتفاقية أن من حق الدول الأعضاء تنظيم تقديم الخدمات، وإدخال الإجراءات التنظيمية الجديدة المتعلقة بها داخل أراضيها، بما حقق أهداف السياسات الوطنية.

[٢] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، جـ٢ ، مرجع سابق، ص٥٦٧.

[٣] المادة ١/٣ من الجاتس.

[٤] مصطفى النشرتي: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مرجع سابق ، ص٢٥٧.

[٥] عمر محمود أبو عيدة: منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٠١.

[٦] المادة ٣/٣ من الجاتس.

[٧] المادة ٤/٣ من الجاتس.

[٨] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٨٥، ١٨٦.

[٩] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٤٧ ، أبريل، ٢٠١٠م، ص٨٣٤.

يساعد على الارتقاء بمستوى الخدمة، وتطويرها، ويعمل الإفصاح كحافز لجذب الاستثمارات الخارجية إلى الميدان المالي، وتوزيعه على المشروعات التنموية للدولة المعنية[١].

وقد نَصَّ على إنشاء هذه المراكز في غضون سنتين، تبدأ من تاريخ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بالنسبة للدول المقدمة، أما بالنسبة للدول النامية، فيمكن أن تستثنى من المدة المحددة، لإنشاء مراكز المعلومات المشار إليها[٢]، ولا يتعارض مبدأ الشفافية وسيادة الدولة، ومصالحها، إذا استثنت الاتفاقية الإعلان عن المعلومات السرية التي يؤدي الإعلان عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين، أو التعارض مع المصالح العامة[٣]، أو تضر المصالح التجارية المشروعة لشركات، أو منشآت عامة أو خاصة[٤].

ونرى أنه يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه المراكز، باستخدام المعلومات التي توافرها هذه المراكز في البحث والدراسة، ووضع خطط التنمية، وتقويم الأداء الاقتصادي من أجل تطويره، وتحسين كفاءته[٥].

وكذلك ألزمت الاتفاقية كل عضو [٦] بوضع إجراءات قضائية أو تحكيمية أو إدارية، أو إنشاء هيئات مهمتها المراجعة الفورية للقرارات الإدارية

---

(١) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٩٤، ١٩٥.

(٣) فقد أورد الاتفاق استثناء على مبدأ الشفافية يتمثل في عدم جواز إلزام الأعضاء بالإعلان عن المعلومات السرية، مثل مقدار الاحتياطي النقدي، أو المركز المالي لبعض البنوك ...
إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص٨٣٥.

(٤) المادة ٣ مكرر من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

(٥) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٦) المادة ٦ من اتفاقية التجارة في الخدمات، التي جاءت تحت عنوان القواعد التنظيمية المحلية.

التي تؤثر في التجارة في الخدمات[١]؛ بِناءً على طلب مورد الخدمة المتضرر من هذه القرارات لمجلس التجارة في الخدمات[٢]؛ وذلك لتقديم سبل العلاج المناسب إذا ما استدعى الأمر ذلك[٣].

وقد حرصت اتفاقية الجاتس على تأكيد مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية[٤] في تجارة الخدمات الدولية[٥]؛ وذلك بمساعدة الدول النامية في الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارية[٦]، وتعزيز قدرات خدماتها المحلية، وكفاءتها وقدراتها التنافسية[٧]،وزيادة فرص وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع، وشبكة المعلومات، بمساعدة نقاط الاتصال أو مراكز المعلومات؛ لتسهيل وصول موردي الخدمات في البلاد النامية للمعلومات المتصلة بأسواقها، والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية في توريد الخدمات، والمعلومات المتعلقة بشروط تسجيل المؤهلات العلمية والاعتراف بها[٨]، والحصول عليها، وتوفير تكنولوجيا الخدمات[٩].

يلاحظ أن هناك من يرى أن الاتفاقية لم تلزم العضو المعني بإنشاء مثل هذه الهيئات والإجراءات، إذا كان إنشاؤها يتعارض وهيكلها الدستوري، أو نظامها القضائي.
عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٨٥ حاشية (٥).

[١] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٥٣.

[٢] المادة ٥/٣ من الجاتس.

[٣] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص٨٧.

[٤] المادة ٤ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعنوان "زيادة مشاركة الدول النامية".

[٥] عتيقة وصاف: آثار تحرير تجارة الخدمات على الأسواق المالية في الدول العربية، مرجع سابق، ص١٧٨.

[٦] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٥٢.

[٧] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، جـ٢ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٥٦٤.

[٨] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص٨٧.

[٩] صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٩٧.

وفي هذا الصدى؛ يمكن لدول النامية، ومنها مصر، الاستفادة من إعمال مبدأ الشفافية في نطاق التجارة في الخدمات المصرفية؛ إذ يتيح هذا المبدأ للدول النامية جميع البيانات الخاصة بإجراءات التجارة في الخدمات، ويحق للدول النامية إعمال هذه الإجراءات، مادام أنها غير مخالفة لاتفاقية الخدمات، والاستفادة من إجراءات الحماية التي تتخذها الدول المتقدمة، وأساليب مواجهة الدول المقدمة لأي إجراء يهدد مصالحها، وحتى إذا ما أبدعت الدول النامية في نطاق تجارة الخدمات، ووجدت عوائق تعيق التجارة من جانب الدول المتقدمة، يحق لها اللجوء إلى مجلس التجارة في الخدمات لإزالة الإجراء الذي يعيق التجارة من الدولة المعنية، كذلك يمكن للدول النامية مطالبة مراكز الاتصال سابقة الإشارة بنقل التكنولوجيا المتقدمة إليها، فعلى الدول النامية دراسة مبدأ الشفافية، وتعظيم استفادتها منه.

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى القول إن الأحكام التفضيلية الخاصة بالدول النامية لا تتيح معاملة تفضيلية واقعية؛ لأنها اقتصرت على حث الدول المتقدمة على وضع الظروف، والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في الاعتبار، دون إلزام الدول المتقدمة بتقديم المعونات الفنية، لمساعدة مواردي الخدمات على المنافسة، أو تصدير التكنولوجيا على أسس تجارية معقولة، ومناسبة لدول النامية، فلم توجد التزامات محددة تجبر الدول المتقدمة، لاتخاذ تدبير محددة لمساعدة الدول النامية، ولا يوجد حكم محدد قابل للتنفيذ، يمكن أن يكون موضوع نزاع معين في منظمة التجارة العالمية[1]؛ وبناءً عليه لم تفعل تفعل الدول المقدمة حتى النذر اليسير، لتؤكد أنها على استعداد لمساعدة الدول النامية؛ ولذلك فإنه ينبغي على الدول النامية أن تنسق جهودها، وتنسج مواقفها؛ لتشكل موقفًا تفاوضيًا متجانسًا في مشاوراتها المستقبلية مع الدول المتقدمة حول تنفيذ أحكام الاتفاق.

المطلب الثالث
آثار اتفاقية الخدمات على القطاع المصرفي بمصر

(1) BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, P10.

لم يتأثر السوق المصرفي المصري كثيرًا باتفاقية الجاتس، وتحرير القطاع المصرفي، فمنذ صدور قانون رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته، وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي[١]، وتم إطلاق حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات المصرفية من خلال السماح للبنوك الأجنبية بتأسيس بنوك تابعة وفروع لها، أو بنوك مشتركة، وأصبحت كبرى البنوك الأجنبية تمارس نشاطها في السوق المصرفي المصري[٢]، وتم تحرير أسعار الفائدة، وسعر الصرف[٣]، وقد استطاعت البنوك المصرية تطوير أعمالها، وإثبات وجودها في ظل المنافسة الحرة مع البنوك الأجنبية، كما استطاعت بعض البنوك

---

[١] نرى أن هناك ترابطًا بين أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي يضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبين أهداف منظمة التجارة العالمية؛ إذ إن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي شرعت مصر وغيرها من الدول النامية يعمل على تهيئة اقتصادياتها من خلال العمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، والقضاء على التشوهات، والاختلالات السعرية والمالية والهيكلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي يؤكد وجهة نظرنا هذه أن أي دولة شرعت في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي نجد أن تشريعاتها متوافقة مع اتفاقات الجات، ومستعدة إلى حد ما لتنفيذ بنود الاتفاقيات.
فعلى الدول النامية أن تنتبه أن مؤسسات العولمة الاقتصادية الثالثة تعمل لحماية مصالح الدول المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

[٢] ويبلغ عدد البنوك الأجنبية التي تمارس نشاطها في مصر حوالي ٢٤، وهم: البنك العربي الإفريقي الدولي، والبنك العربي، وبنك الإمارات دبي الوطني مصر، والبنك المصري الخليجي، وبنك بلوم، وبنك عودة، والبنك الأهلي المتحد، وبنك قطر الوطني الأهلي، وكريدي أجريكول، ومصرف ابو ظبي الإسلامي، وبنك بركة، وبنك الكويت الوطني، و HSBC bank ، وبنك الاتحاد الوطني – مصر، والبنك الوطني العماني، ومصرف الرافدين، والبنك الأهلي اليوناني، وبنك أبو ظبي الوطني، وبنك المشرق، والمصرف العربي الدولي، ومجموعة الوفا بنك المغربي، وبنك ABC ، وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية، وبنك إسكندرية وهو أحد فروع بنوك القطاع الخاص الرائدة في مصر وتابع لمجموعة انتيزا سانباولو الإيطالية منذ عام ٢٠٠٧م .
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/
At 10/11/2018 On4:09PM.

[٣] مصطفى النشرتي: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مرجع سابق، ص٢٧١.

المصرية إنشاء فروع لها، وبنوك مشتركة خارج الحدود المصرية، مثل: البنك الأهلي الدولي لندن بمدينة لندن، وفرع بنك مصر بمدينة باريس بفرنسا، ولقد التزمت البنوك الوطنية المصرية بقرارات ومعايير لجنة بازل[١]، فيما يتعلق بكفاية رأس المال، واحتساب درجة المخاطر، والتزمت بمعايير الإفصاح، والشفافية، ونشر البيانات الدورية عن المركز المالي للبنوك كل ثلاثة أشهر.

تقيم تجربة مصر في تحرير الجهاز المصرفي وقدرته على جذب المدخرات وتمويل الاستثمار:

نرى أنه لكي تنجح مصر في المنافسة الدولية، لابد أن يتمتع الجهاز المصرفي المصري بميزة نسبية في هذا المجال، ويلاحظ عدم توفر أيدي عاملة ماهرة، ورخيصة في مصر، بالإضافة إلى محدودية السوق المالية المصرية؛ أي محدودية تواجد البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية، وانخفاض حجم الأصول في هذه البنوك مقارنة بالبنوك العالمية، ووجود فجوة بين الادخار والاستثمار، وندرة الموارد الأجنبية، وعدم قدرة السوق المالية المصرية استيعابها إن وجدت، مما يترتب عليه هجرة الأموال إلى الخارج لتوظيفها في شكل إيداعات لدى البنوك بالخارج.

ومازالت البنوك المصرية غير قادرة على جذب المدخرات، ومازالت هناك فجوة متزايدة بين الادخار والاستثمار، ومازال الاحتياطي العالمي في تناقص مستمر، ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات الآتية:

أولًا: إجمالي الادخار من الناتج المجلي الإجمالي:

---

[١] تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ١٩٧٤م، بزعامة مجموعة الدول الصناعية العشرة (فرنسا- بلجيكا- كندا- اليابان- ألمانيا- ايطاليا- السويد- هولندا- سويسرا- أمريكا- لوكسمبورغ- بريطانيا) لنظر في مشكلة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وانتهت لجنة بازل إلى اتخاذ معيار موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لجميع البنوك (التزام البنوك بإن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة إلى ٨% كحد أدنى مع نهاية ١٩٩٢).
https://elbassair.net On10/3/2019 At01:46PM.

جدول رقم (١) نسبة الادخار من الناتج المحلي

بالنسبة المئوية[١]

السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٨٤م	%٢٣.٦٢	٢٠٠١م	%١٨.٥٦
١٩٨٥م	%١٦.٦٥	٢٠٠٢م	%١٨.٢٦
١٩٨٦م	%١٢.٨٩	٢٠٠٣م	%١٨.٥١
١٩٨٧م	%٢٦.١٨	٢٠٠٤م	%٢١.١٠
١٩٨٨م	%٢٧.٥٨	٢٠٠٥م	%٢١.٨٤
١٩٨٩م	%٢٦.١٦	٢٠٠٦م	%٢٢.٩٧
١٩٩٠م	%٣١.٩٢	٢٠٠٧م	%٢٣.٥٥
١٩٩١م	%٣٣.٧٧	٢٠٠٨م	%٢٣.٦٢
١٩٩٢م	%٣٤.١٩	٢٠٠٩م	%١٦.٨٤
١٩٩٣م	%٢٩.٩٢	٢٠١٠م	%١٧.٩٥
١٩٩٤م	%٢٣.٢٨	٢٠١١م	%١٦.٨٧
١٩٩٥م	%٢١.٣٩	٢٠١٢م	%١٢.٨٧
١٩٩٦م	%١٨.٩٠	٢٠١٣م	%١٣.٦٨
١٩٩٧م	%١٨.٣٢	٢٠١٤م	%١١.٨٩
١٩٩٨م	%١٩.٣٨	٢٠١٥م	%٩.٥٦

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=EG&view=chart On16/11/2018 At 03:14PM.

السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٩٩م	%١٩.٤٤	٢٠١٦م	%١٠.٠٩
٢٠٠٠م	%١٨.٠٥	٢٠١٧م	%١٠.٧٩

المصدر: البنك الدولي للتعمير والتنميةIBRD

تتراوح نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣٤.١٩ عام ١٩٩٢م و٩.٥٦ % عام ٢٠١٥م، وبوجه عام منذ أن بدأت مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وسمحت للبنوك الأجنبية لدخول الأسواق المصرفية المصرية، وقلت نسبة الادخار، ومنذ أن قدمت مصر التزاماتها في اتفاقية الخدمات، ولم تزد نسبة الادخار عن ٢٣.٦٢ %، فلم ينجح الجهاز المصرفي في جذب المدخرات، رغم رفع سعر الفائدة ليصل إلى ٢٠% عام ٢٠١٦م، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى زيادة المدخرات، فبلغت نسبة المدخرات حوالي ١٠.٠٩%.

ثانيًا: الفجوة التمويلية بين الادخار والاستثمار:

جدول (٢) الفجوة التمويلية بين الادخار القومي والاستثمار المحلي

القيمة بالمليار جنيه

السنة	قيمة الادخار القومي[١]	قيمة الاستثمار المحلي[٢]	الفجوة التمويلية[٣]
٢٠١٠م	٢٠٠.٥	٢٣٥.٣	-٣٤.٨
٢٠١١م	٢١٤.٩	٢٣٤.٥	-١٩.٦
٢٠١٢م	١٥٨.٩	٢٦٨.٤	-١٠٩.٥

(1) http://www.eip.gov.eg/nds/nds_view.aspx?id=5246
At16/11/2018 On03:46PM.

يقصد بقيمة الادخار: الادخار المحلى مضافًا إليه صافي التحويلات من الخارج ، وتعرف صافي التحويلات من الخارج على أنها صافي عوائد عناصر الإنتاج وصافي دخل الاستثمار، ويُعبر عنه بطرح قيمة الاستهلاك النهائي من الناتج القومي الإجمالي.
لم يتيح المصدر إحصائيات لسنوات تقل عن ٢٠١٠م.

(2) http://www.eip.gov.eg/nds/nds_view.aspx?id=4823
At16/11/2018 On03:46PM.

(٣) قامت الباحثة بحساب الفجوة التمويلية.

٢٠١٣م	٢٢٣.١	٢٦٤.٤	٤١.٣-
٢٠١٤م	٢٧١.٧	٢٩٠.٦	١٨.٩-
٢٠١٥م	٢٦٠.٤	٣٤٩.٢	٨٨.٨-
٢٠١٦م	٢٤٨	٤٠٧.٥	١٥٩.٥-
٢٠١٧م	٢٢٩.٩	٥٣٠	٣٠٠.١-

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

لم تنجح البنوك في جذب المدخرات، وتحويلها إلى استثمارات، فمازالت هناك فجوة تمويلية، وفي تزايد مستمر إذ تتراوح الفجوة التمويلية ما بين ١٨.٩ مليار جنيه لعام ٢٠١٤م و٣٠٠.١ مليار جنيه عام ٢٠١٧م.

ثالثًا: إجمالي الاحتياطي النقدي بما فيه الذهب ونسبته إلى الدين الخارجي:

ولتقدير مدى نجاح الجهاز المصرفي المصري في جذب المدخرات، وتوفير العملات الصعبة سوف نعقد مقارنة بين إجمالي قيمة الاحتياطي النقدي بما فيه الذهب، ومدى تغطية هذا الاحتياطي لدين الخارجي، وهل هذه النسبة في تزايد أم أنها في انخفاض؟

جدول (٣) إجمالي الاحتياطي النقدي ونسبته إلى الدين الخارجي

القيمة بالمليار دولار

السنة	القيمة[١]	نسبته للدين الخارجي[٢]	السنة	القيمة	نسبته للدين الخارجي
١٩٨٤م	١.٤٩	%٤.٦٢	٢٠٠١م	١٣.٦٠	%٤٨.٠٥
١٩٨٥م	١.٥٩	%٤.٣٩	٢٠٠٢م	١٤.٠٨	%٤٧.٥٠

(1) https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2014&locations=EG&start=1960&view=chart On17/11/2018 At11:57AM

(2) https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.DT.ZS?locations=EG On17/11/2018 At11:57AM

السنة	القيمة[١]	نسبته للدين الخارجي[٢]	السنة	القيمة	نسبته للدين الخارجي
١٩٨٦م	١.٧٨	%٤.٤٦	٢٠٠٣م	١٤.٦٠	%٤٨.٠٠
١٩٨٧م	٢.٥٦	%٥.٧٩	٢٠٠٤م	١٥.٣٤	%٤٨.٩١
١٩٨٨م	٢.٢٦	%٤.٩٠	٢٠٠٥م	٢١.٨٦	%٧١.٥٧
١٩٨٩م	٢.٥٠	%٥.٤٦	٢٠٠٦م	٢٦.٠١	%٨٣.٩٣
١٩٩٠م	٣.٦٢	%١٠.٩٦	٢٠٠٧م	٣٢.٢١	%٩٣.٢٤
١٩٩١م	٦.١٨	%١٨.٩٧	٢٠٠٨م	٣٤.٣٣	%١٠١.٢٩
١٩٩٢م	١١.٦٢	%٣٧.٢٨	٢٠٠٩م	٣٤.٩٠	%٨٩.٥٣
١٩٩٣م	١٣.٨٥	%٥٤.٢٠	٢٠١٠م	٣٧.٠٣	%١٠٠.٣٥
١٩٩٤م	١٤.٤١	%٤٤.٣٥	٢٠١١م	١٨.٦٤	%٥٢.٨٩
١٩٩٥م	١٧.١٢	%٥١.١٥	٢٠١٢م	١٥.٦٧	%٣٩.٠٩
١٩٩٦م	١٨.٣٠	%٥٨.٠٦	٢٠١٣م	١٦.٥٤	%٣٥.١٥
١٩٩٧م	١٩.٣٧	%٦٤.٦٧	٢٠١٤م	١٤.٩٣	%٣٥.٦٩
١٩٩٨م	١٨.٨٢	%٥٨.٢٨	٢٠١٥م	_____[١]	%٣٢.٧٣
١٩٩٩م	١٥.١٩	%٤٨.٨٧	٢٠١٦م		%٣٥.١٨
٢٠٠٠م	١٣.٧٩	%٤٧.٢٢	٢٠١٧م		

المصدر: البنك الدولي للتعمير والتنميةIBRD

[١] لم يوفر المصدر إحصائيات بعد عام ٢٠١٤م.

بوجه عام نرى أن نسبة الاحتياطي النقدي والذهب إلى حد ما تغطي نسبة الدين الخارجي، وهذه النسبة كانت في تزايد مستمر حتى عام ٢٠١٠م، حيث وصلت إلى أكثر من ١٠٠%، إلا أن الإضرابات السياسية، والانفلات الأمني المصاحبين لثورة ٢٥يناير ٢٠١١م أدت إلى انعكاس سلبي على نسبة الاحتياطي، إذ إنه عاد إلى الانخفاض مرة أخرى، حيث وصل إلى ٣٢.٧٣% عام ٢٠١٥م، ونرى أنه بوجه عام لقد نجحت سياسة البنك المركزي في توفير الاحتياطي النقدي.

وأخيرًا وليس بأخر لتخفيف من حدة اتفاقية الجاتس نرى أنه من الأفضل أن تتجه البنوك المصرية إلى الاندماج لتقوية المركز المالي، ولتوفير العديد من الخدمات، وتوفير النفقات، وتحقيق انتشار جغرافي واسع، وحتى تستطيع البنوك المصرية الوقوف أمام البنوك الأجنبية العملاقة.

المبحث الثاني

آثار اتفاقية الزراعة AGRICULTURAL AGREEMENT على الأمن الغذائي

تمهيد:

لأول مرة يتم إدخال المنتجات الزراعية[١] تحت مظلة النظام التجاري متعدد الأطراف[٢]، فقد كانت عملية تحرير التجارة تستهدف المنتجات الصناعية فقط، منذ نشأت اتفاقية الجات ١٩٤٧م حتى بداية العمل بمنظمة التجارة العالمية ١٩٩٥م؛ مما أدى إلى انتشار أعوجاجات وتشوهات كثيرة في المنتجات الزراعية[٣]، مثل: الدعم والحصص الكمية[١]، والرسوم المتغيرة على الواردات، واشتراط حد أدنى للمنتج المستورد وغيرها[٢].

---

[١] يرتبط باتفاق الزراعة اتفاقية إجراءات الصحة النباتية، وتعطي هذه الاتفاقية الحق في اللجوء إلي الإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان بشرط ألا يترتب على هذه الإجراءات تدابير معيقة للتجارة.

[٢] مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ دار الجامعة الجديدة ، إسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٦.

[٣] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص٢٠٩.

وأتى اتفاق الزراعة بتنظيم شامل للتعامل مع هذا القطاع[٣]، وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية من القيود غير التعريفية، وربطها عند حد أقصى[٤]؛ وذلك لضمان عدم زيادة التعريفات الجمركية عن معدلاتها التي تم ربطها عليها[٥]، وبذلك تُعَدُّ التعريفة الجمركية[٦] هي وسيلة للنفاذ أفضل إلى السوق[٧]، وهذا يتفق ومبدأ الشفافية[٨]، كذلك تضمن نفاذ أي منتج زراعي إلى السوق، كان محظورًا من قبل[٩].

وقد عرضت اتفاقية الزراعة جاهزة، ففي تصريحات رئيس وفد مصر إلى مفاوضات جولة أوروجواي، أوضح أن البلدان النامية لم يكن لديها ما تفعله لفرض بعض التغييرات في اتفاقية الزراعة لصالحها، فقد عرض الاتفاق جاهزًا

---

(١) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص٧٦.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣) مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص ٨٧.

(٤) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٤٠.

(٥) عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٦) وعلى الرغم مما يحققه الالتزام بالتعريفة الجمركية من مزايا؛ فإنه سيؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى تخفيض إيرادات الخزانة العامة للدول، والتي يمكن أن تمول الواردات الغذائية.
الطيب مزروي: برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة ، العدد ٧ ، الجزائر، يناير٢٠١٦م ، ص٦٩.

(٧) السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، جـ٢، مرجع سابق، ص٤٣٨.

(٨) ويقصد بهذا المبدأ أن تكون التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية؛ أي لتقييد الواردات من الدول الأخرى كقاعدة عامة، وترجع العلة من هذا المبدأ إلى ما تتمتع به التعريفة الجمركية من سهولة في التحديد؛ مما يؤدي إلى الاستقرار والأمان في التجارة .
صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص١٠٤، ١٠٥.

(٩) عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٢١٧.

بعد الاتفاق عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكندا واليابان[١].
واليابان[١].

وتُعَدُّ اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات تأثيرًا على الدول النامية، لارتباطها باعتبارات الأمن الغذائي[٢]، وخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء للغذاء (ذات اعتماد كبير على الواردات الغذائية)، حيث يلحق بها ضررٌ كبيرٌ على أثر تخفيض الدعم[٣]، فترتفع أسعار المواد الغذائية بها، ولذلك سوف نعرض آثار تخفيض الدعم السلبية بالمطلب الأول، وكيفية مواجهة الآثار السلبية، وتحيدها قدر المستطاع بالمطلب الثاني، ثم نعرض أخيرا لدراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري بالمطلب الثالث، وذلك على التفصيل الأتي:

المطلب الأول
تخفيض الدعم وآثاره

تهدف اتفاقية الزراعة إلى القضاء على الدعم المشوة للتجارة [٤]، بكل أنواعه، سواء المقدم للمنتجين المحليين، أو للصادرات الزراعية، ويُعَدُّ إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية من أقوى الآثار التي تواجه الدول النامية؛ إذ يؤدي ذلك إلى رفع مستويات أسعار السلع الزراعية في الأسواق الدولية[٥]،

---

[١] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٣٨.

[٢] يقصد بالأمن الغذائي: توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم من أجل حياة صحية ونشيطة.
الطيب مزروي: برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مرجع سابق، ص٦١.

[3] Nasredin Elamin and Mohamed A. Adam: Arab Agriculture and the WTO Trade Negotiations Opportunities and Challenges, Journal of Agricultural Investment,NO.2, Sudan,2005,P44.

[4] Thomas Banwell Ayres, "The Role of the WTO in Assisting Developing Countries, Especially the BRICS: An Analysis of Doha and Bali," Law School International Immersion Program Papers, No.3 (2015),P3.

[٥] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، جـ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٤٥٢.

ويحمل موازين مدفوعات الدول النامية، خاصة المستوردة الصافية للغذاء، أعباء إضافية، لم تكن في الحسبان[١]، خاصة وإذا كانت دول فقيرة أو غير نفطية[٢] فما آثار دعم المنتجات الزراعية؟

كان للدعم آثار سلبية قبل تطبيق اتفاقية الزراعة تتمثل في إغلاق السوق في وجه دولٍ تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنتجات الزراعي[٣]، فمما لاشك فيه أن الدعم[٤] يخل بمبدأ التكافؤ النسبي في المنافسة الدولية، فالمنتج المدعوم أقدر على المنافسة، والنفاذ للأسواق؛ لأنه أرخص من سعره الحقيقي، أو تكلفته الحقيقية؛ وبناء عليه يؤدي تخفيض سعر المنتج المدعوم إلى خسارة المنتجين الزراعيين، وانصرافهم عن نشاطهم الزراعي، لعدم قدرتهم على منافسة[٥] المنتجات الزراعية المدعومة الأرخص ثمنًا، والأكثر جودة، وبالتالي تعتمد الدول المعنية على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج، وهذا يضر باستقلالها- فمن يملك قوت يوم يملك حريته- بنصت اتفاقية الزراعة على تخفيض الدعم المحلي الذي تمنحه حكومات الدول الأعضاء للمزارعين،

---

(١) عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص١٢٣.

(2) Nasredin Elamin and Mohamed A. Adam: Arab Agriculture and the WTO Trade Negotiations Opportunities and Challenges,Op.Cit,P44.

(٣) عبد الله الصعيدي: العلاقات الاقتصادية الدولية ــ مع الإشارة إلى أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولي على الأمن الغذائي في الوطن العربي ــ جـ٢ ، بدون دار نشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص٢٨٤.
وأكثر الدول التي كانت تقدم دعم لمنتجاتها الزراعية الدول الأوروبية واليابان.

(٤) لقد عالجت الاتفاقية الدعم بشقيه الدعم المحلي أو الداخلي المخصص للمنتجين الزراعيين المحليين، والدعم الخارجي المتعلق بالصادرات.

(٥) الطيب مزروي: برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة ، العدد ٧ ، الجزائر، يناير٢٠١٦م، ص٦٩.

ومنتجي السلع الزراعية[١]؛ تساعدهم على الوقوف أمام السلع المستوردة المنافسة لسلعهم[٢]، وجاء التخفيض بنسبة ٢٠% خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة[٣]، و١٣.٣% للدول النامية خلال عشر سنوات مع إعفاء الدول الأقل نموًا[٤]، تبدأ من أول يناير ١٩٩٥م[٥]، وبالنسبة لصادرات الزراعية[٦] يخفض الدعم المباشر الذي تقدمه الحكومة في الدول المتقدمة على على الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦% من القيمة خلال ست سنوات، وبنسبة ٢٤% بالدول النامية خلال عشر سنوات[٧]، ولكن يعمل إلغاء الدعم على رفع رفع أسعار المنتجات الزراعية[٨]، وضعف القدرة على الادخار والاستثمار الإنتاجي لارتفاع معدل الإنفاق على الغذاء[٩] وإلحاق الضرر بالدول المستوردة المستوردة لها، ولاسيما الدول المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية[١٠].

---

[١] مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ دار الجامعة الجديدة ، إسكندرية ، ٢٠٠٦ م، ص ٩٤.

[٢] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، جـ٢ ، مرجع سابق، ص٤٤٠.

[٣] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق ص٧٨

[٤] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٤١.

[٥] صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٦] يقصد بدعم الصادرات الزراعية الإعانات المالية التي تقدمها الدولة بمناسبة تصدير هذه هذه المنتجات لتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية.
عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٢٧.

[٧] الطيب مزروي: برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مرجع سابقص٦٣.

[٨] انظر المطلب الأول من المبحث الثاني ص٦٠ من هذه الدراسة.

[٩] عبد الله الصعيدي: العلاقات الاقتصادية الدولية ــ مع الإشارة إلى أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولي على الأمن الغذائي في الوطن العربي ــ جـ٢، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

[١٠] يبلغ عدد الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء ١٠٤ دولة من إجمالي ١٣٢ دولة نامية
عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٠٨.

ومما هو جدير بالذكر هنا أنه يوجد عدة استثناءات على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، بهدف رفع معدلات التنمية الزراعية، وتوفير الغذاء، فقد سمحت الاتفاقية بالدعم الحكومي الذي تقدمه حكومات الدول الأعضاء النامية، لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، وتُعَدُّ جزءًا من برامج التنمية الاقتصادية بهذه الدول[١]، والدعم الذي لا تزيد نسبته عن ٥% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي[٢].

وتميزت التعهدات بتخفيض الدعم بقدر كبير من المرونة، إذ ورد النص على تخفيض الدعم بصورة مطلقة، ولم يشترط أن يخفض الدعم على سلع بعينها، فيمكن للدولة أن تخفض الدعم على سلع قليلة الأهمية بالنسبة لها، وترفع الدعم على السلع الأكثر أهمية بالنسبة لها[٣].

ولتخفيف من آثار تخفيض الدعم على الدول الأعضاء ومراعاة واضعو الاتفاقية لاعتبارات الأمن الغذائي أجازت الاتفاقية لجوء البلدان النامية إلى منظمة التمويل الدولية، لسحب تسهيلات مالية، لمواجهة أية آثار سلبية قد تنجم عن ارتفاع أثمان الغذاء العالمية[٤].

ولقد ارتبط قطاع الزراعة في التجارة الدولية بالأمن الغذائي، وبخاصة في الدول النامية؛ نظرًا لاعتمادها الشديد على الواردات الغذائية، وندرة

وقد يترتب على إلغاء الدعم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى اقتراض الدول الفقيرة لتوفير الغذاء، أو طلب مساعدات ومعونات أجنبية؛ مما يعمق تبعيتها للدول مانحة المعونات

[١] المادة ٢/٦ من اتفاقية الزراعة.

[٢] المادة ٤/٦ من اتفاقية الزراعة.

[٣] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٣٧.

[٤] صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص١٥٨.

لمزيد من التفاصيل عن آثار اتفاقية الزراعة في رفع الدعم وزيادة الأسعار، انظر: المطلب الأول من المبحث الثاني ص٦٠ من هذه الدراسة.

مصادر المياه بها[١]، وفقد نصت الاتفاقية على استمرار التزام الدول الأعضاء مانحة المعونة الغذائية بتنفيذ برامج المعونة الغذائية، وألا تكون مشروطة[٢].

وقد تمكنت الدول النامية من إصدار قرار وزاري بتقديم التعويضات للدول المضرورة[٣]، وكذلك يشمل القرار تقديم المعونة الغذائية والمعونة الفنية والمالية لتلك الدول[٤]؛ لتحسين الإنتاج، والبنية الأساسية الزراعية، وتقديم قروض قصيرة الأجل، لمساعدتها في تمويل وارداتها من الغذاء، وقيام منظمة الأغذية والزراعة[٥] "FAO" بمراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة

---

(1) Nasredin Elamin and Mohamed A. Adam: Arab Agriculture and the WTO Trade Negotiations Opportunities and Challenges, Op.Cit, P43.

(٢) المادة ١٠ من اتفاقية الزراعة.

(٣) المادة ١٦ من اتفاقية الزراعة أشارت إلى القرار الوزاري سالف الذكر، وكذلك أشارت إلى التزام الدول المتقدمة بتقديم تعويضات للدول النامية والأقل نموًا عن الأضرار الناتجة عن تنفيذ الاتفاق.

(٤) عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص١٢٢ حاشية(٣).

(5) Food and Agriculture Organization oF the United Nations

تتعدد أهداف منظمة الأغذية والزراعة، منها :

١. محاربة الجوع، وسواء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي.
٢. جعل قطاع الزراعة أكبر إنتاجًا، وأكثر استدامة، لتوفير الغذاء، ومواجهة الزيادة العالمية للسكان، إذ يتنبأ وصول زيادة عدد سكان العالم إلى ٩مليارات نسمة سنة ٢٠٥٠م.
٣. معالجة وتقليص الفقر بالريف.
٤. مساعدة صغار المزارعين على تحسين الإنتاجية الزراعية، وتوفير وزيادة فرص العمل خارج المزارع من خلال الحماية الاجتماعية، وإيجاد سبل أفضل لسكان المناطق الريفية لإدارة ومواجهة المخاطر في بيئاتهم.
٥. زيادة مشاركة دول العالم في النُظم الغذائية والزراعية؛ لتحقيق هدف الفاو في الوصول إلى عالم خالٍ من الجوع.
٦. مساعدة المشتغلين بقطاع الزراعة في مواجهة الكوارث، والأزمات التي يتعرضون إليها، كالزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والآفات الزراعية؛ وذلك باستباق هذه الكوارث، والتكييف معها، والنهوض منها.

http://www.fao.org/about/what-we-do/ar/
On28/8/2018, At 12:19 PM

دورية[١]، إلا أن القرار الوزاري سالف الذكر، لم يحدد قيمة هذه التعويضات، أو نسبتها أو الأسلوب المتبع في تقديرها، ولم يلزم الدول المتقدمة بتقديم تعويضات للدول النامية، أو قروض ميسرة لها[٢]، مما يلقي بظلال من الشك حول التزام الدول المتقدمة بهذا القرار.

كذلك نص القرار الوزاري سالف الذكر على حق الدول النامية في الحصول على قروض لتشجيع صادراتها الزراعية للدول المتقدمة، بشروط ميسرة، والتي تتمثل في إطالة فترة السداد، وفترات السماح، وتخفيض سعر الفائدة[٣].

وأخيرا وليس بأخر، على الرغم من الآثار السلبية الناتجة عن تخفيض الدعم؛ إلا انه له آثار ايجابية على المديين المتوسط والبعيد، وذلك إذا ما ثابرت الدول المستوردة للغذاء، وتبنت خطة لتحيد آثار تخفيض الدعم أو الحد منها.

المطلب الثاني
نحو استراتيجية لمواجهة مخاطر تخفيض الدعم

أدى دعم المنتجات الغذائية قبل تخفيض وإنفاذ اتفاقية الزراعة إلى انصراف المزارعين بالدول النامية عن الزراعة؛ لأنهم لا يستطيعون المنافسة مع المنتجات الزراعية المدعومة الواردة من الدول المتقدمة، ولكن قد يؤدي تخفيض الدعم، ورفع الأسعار إلى إقدام المزارعين المحلين على الزراع؛ وبالتالي يزيد الإنتاج الزراعي المحلي، وامتصاص جزء من البطالة في هذا المجال[٤].

ويمكن تحويل الآثار السلبية الناتجة عن تخفيض الدعم إلى آثار إيجابية على المديين المتوسط والبعيد؛ وذلك إذا ما ثابرت هذه البلدان على تصميم وتنفيذ برامج إنمائية، تستهدف رفع معدلات الإنتاج الزراعي بزيادة

---

(١) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) عاطف السيد: المرجع سابق، ص ١٠٨

(٣) عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٤) جوزيف ستجليز: النظم الاقتصادية العالمية الجديدة ــ العولمة وأثرها السلبي على الشعوب ــ دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٣٧.

الرقعة الزراعية[١]، وزيادة إنتاجية الفدان، وتعزيز القدرة الذاتية في سد الفجوة من السلع الغذائية الأساسية بين الإنتاج والاستيراد، وكذلك يمكن للدول النامية توجيه الدعم للري، وتوفير المياه اللازمة للزراعة، خاصة مع الندرة النسبية التي تعانيها الدول النامية في مصادر المياه؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وتشجع المزارعين على الزراعة[٢].

وبناء عليه يؤدي إيقاف الدول الصناعية دعم الصادرات الزراعية والغذائية كالحبوب والموالح ومنتجات الألبان إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات، مما يحفز المنتجين المحليين في الدول النامية على إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية[٣]، لتوقعهم بأنهم سيحققون أرباح مجزية[٤]، ويساعد ذلك على توفير فرص عمل بالدول النامية[٥]، للإقبال على الزراعة، وزيادة رقعة الأرض الزراعية.

تعقيب: يمكن أن نخلص من ذلك إلى انه على الرغم من احتمال زيادة تكلفة حصول مصر على السلع الزراعية نتيجة تخفيض الدعم، فإنه سيكون لاتفاقية الزراعة آثار إيجابية على المدى البعيد، إذ إنه من المنتظر أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية إلى زيادة فرص التوسع في إنتاج

---

(١) انظر المطلب الأول من المبحث الثاني ص٦٠ من هذه الدراسة.

(2) Nasredin Elamin and Mohamed A. Adam: Arab Agriculture and the WTO Trade Negotiations Opportunities and Challenges, Op.Cit, p45.

(٣) يؤدي إلغاء الدعم على تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، ولكن تواجه الدول النامية عقبة أخرى هي نوعية الإنتاج، أو جودته فمنظمة الأيزو العالمية تعتمد معايير وأسس ومواصفات لجودة المنتجات، وهكذا فإن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، وتطبيق نظام الأيزو ISO سَيُقيْد من قدرات المنتجات المصرية على التصدير.
عبد الله الصعيدي: العلاقات الاقتصادية الدولية ــ مع الإشارة إلى أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولي على الأمن الغذائي في الوطن العربي ــ جـ٢ ، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٤) أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ــ حقيقتها وآثارها ــ دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٥٢.

(٥) جوزيف ستجليز: النظم الاقتصادية العالمية الجديدة ــ العولمة وأثرها السلبي على الشعوب ــ مرجع سابق، ص٣٧.

المحاصيل الزراعية، مثل: القمح والحبوب الزيتية التي كان إنتاجها غير اقتصادي لانخفاض أسعار استيرادها[١].

وترى الباحثة أن النسب المذكورة لصالح الدول المتقدمة أكثر منها لصالح الدول النامية، حيث إن الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض نسبة أكبر من الدعم مما يوفر من ميزانيتها مبالغ أكثر، والدول النامية تلتزم بتخفيض نسبة أقل مما يدعم صادراتها؛ ويؤدي إلى انخفاض ثمن المنتج الزراعي الذي تنتجه الدول النامية بنسبة أكبر، ولكن يستهلك نسبة أكبر من ميزانيتها التي تعاني أساسًا من العجز، وكل هذا يصب في مصلحة الدول المتقدمة المستوردة للمنتجات الزراعية أكثر من الدول النامية.

ونرى أن لزيادة نسبة دعم المنتجات الزراعية للدول النامية مقارنتها بالدول المتقدمة يؤدي إلى تحسين فرصة نفاذ المنتجات الزراعية للدول النامية إلى الأسواق الدولية لانخفاض سعرها نسبيًا بسبب الدعم؛ مما يسهم في علاج عجز ميزان المدفوعات لهذه الدول، ولكنه من ناحية أخرى يعمل على زيادة عجز الميزانية العامة لهذه الدول، كما أنه يصب في مصلحة الدول المستوردة للغذاء؛ لأنه يؤدي إلى انخفاض السعر نسبيا.

ونرى أيضًا أن تخفيض الدعم خاصة للمنتجات التي تنتجها الدول المتقدمة يعمل على ارتفاع أسعار هذه المنتجات؛ وبالتالي ارتفاع تكلفة المعيشة للدول المستوردة الصافية للغذاء، ويزيد من عجز ميزان مدافعاتها[٢]، هذا بالإضافة إلى عجز الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية لانخفاض جودة المنتجات الزراعية لديها، وعدم مطابقتها لمواصفات جودة الغذاء كمعايير SPS[٣] ، فيما يخص صادرات الدول النامية من الخضروات والفواكه للاتحاد الأوربي[١].

---

[١] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٢٠٣.

[٢] أحلام محمد أمين الإدريسي: العولمة ـ حقيقتها وآثارها ـ مرجع سابق، ص ٥٣.

[٣] أصبحت جودة وسلامة الغذاء مسألة ضرورية، ومن اكبر العوائق الفنية التي تعيق تصدير الغذاء، وتتعدد أنظمة جودة الغذاء منها: الايزو ٩٠٠١ و٢٢٠٠٠، واتفاقية العوائق الفنية في التجارة الدوليةTBT، واتفاقية المعايير الصحية والصحة النباتية

ولذا نرى أنه من حق مصر بوصفها دولة مستوردة للغذاء أن تطلب بتقديم معونات غذائية، وواردات بشروط ميسرة، وكذلك طلب معونات مالية وفنية تساعدها في تحقيق التنمية الزراعية من الدول المقدمة، والبنك الدولي حتى تستطيع منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية الأكثر جودة، والأقل ثمنًا، وذلك استنادًا للقرار الوزاري الذي ينص على تعويض الدول النامية عن الأضرار التي تلحق بهم من جراء اتفاقية الزراعة.

تعقيب: يُعَدُّ اتفاق الزراعة برنامجًا متكاملًا لإصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وتحريرها من الإعوجاجات التي كانت تعاني منها، وبذلك تقوم التجارة في المنتجات الزراعية على ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية حقيقية في إنتاج السلع الزراعية، فقد نجحت اتفاقية الزراعة، بتوفير درجة عالية من الشفافية، والوضوح في التجارة الدولية الزراعية؛ مما يحقق مصلحة الدول المصدرة والمستوردة[٢]، ولكنه يعاب عليه أنه لم يأخذ مصالح الدول النامية، فنص الاتفاق على أن تقدم الدول المتقدمة المعونة الغذائية والفنية للدول النامية حبر على ورق، فعلى الدول النامية أن تطالب بحقوقها الواردة بالمادتين العاشرة والسادسة عشرة من هذا الاتفاق، والخاصة بالمعونات الغذائية والفنية والقروض الميسرة.

كذلك على الدول النامية أن تطالب بأن لا تقتصر المعونة الفنية على صياغة القوانين، بل تمتد إلى نقل التكنولوجيا التي تساعد على استصلاح الأرضي الزراعية، وزيادة إنتاجية الفدان، وجودة المحاصيل، وارتفاع مستوى إنتاجية المزارعين، ويكون ذلك بواسطة منظمة دولية كمنظمة الأغذية

SPS، ولن تستطيع أي دولة تصدير منتجاتها الغذائية إلا بالحصول على شهادة بمطبقتها للمواصفات العالمية لنظم إدارة جودة وسلامة الغذاء.

لطفي فهمي علي حمزاوي وعلي عبد العزيز علي: إدارة الجودة والأمن الغذائي، مطابع جامعة عين شمس، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٤.

(1) Nasredin Elamin and Mohamed A. Adam: Arab Agriculture and the WTO Trade Negotiations Opportunities and Challenges, Op.Cit,P46.

(٢) أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية ـ وشهرتها الجات ـ دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣١٥.

والزراعة، وتتبنى الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء فكرة نشر الصناعات الصغيرة بالقطاع الزراعي، والاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مجال الزراعة.

المطلب الثالث
آثار إنفاذ اتفاقية الزراعة في مصر

لمعرفة آثار نفاذ اتفاقية الزراعة في الإنتاج الزراعي[١]، سوف نعرض لعدة متغيرات، وهي: نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية، ونسبة المساحة المنزرعة، ونسبة النمو السنوي للقيمة المضافة بقطاع الزراعة، والرقم القياسي لأسعار مستهلكين الطعام والمشروبات غير الكحولية حتى يمكن التوصل إلى الفوائد والأضرار التي لحقت مصر من جراء هذه الاتفاقية.

أولًا: نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية:

سوف نعرض لنسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية المهمة، والمتوفر إحصائياتها، مثل: القمح، والذرة الشامية، والأرز، والفول، والعدس، والبطاطس، والخضروات الطازجة، والموالح، والفواكه الطازجة، واللحوم الحمراء، والدواجن، والأسماك الطازجة، والبيض، واللبن.

جدول(٤) نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية

الوحدة %

السلع الغذائية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القمح	٥٤.٨	٧٤.٤	٤٠.٥	٤٨.٨	٥٥.٧	٥٦.٧	٥٢.٠	٤٩.١
الذرة الشامية	٥٩.٣	٧٩.٤	٦١.٤	٥١.٠	٦٧.٧	٥٦.٨	٦٥.١	٦٥.٢
الأرز	١٠٤.٨	١٠٨.٥	١١٠.٦	٩٨.٩	١٠٢.٣	١٠٨.٨	١٠٠.٤	١٠٢.٦
الفول	٢٨.٨	٧٠.١	٥٩.٢	٣٧.٣	٣٨.٨	٢٧.٨	٣٣.٨	٣١.٠
العدس	١.٨	١.١	١.٧	٢.٢	١.٦	٠.٨	١.٣	١.٦

[١] لقد حاولت الباحثة الحصول على بيانات إحصائية توضح نسبة الصادرات الزراعية، لمعرفة أثر اتفاقية الزراعة في تحسين فرصة نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق، ولكن لم تتمكن من الوصول إليها.

السلع الغذائية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
البطاطس	١٨٠.٧	١٠٤.٥	١٠٧.٣	١١٣.٤	١٠٩.٠	١٠٣.٤	١١٢.٦	١١٠.٢
الخضروات الطازجة	١٠١.٠	١٠١.١	١٠١.٠	١٠١.٢	١٠١.٢	١٠٣.٦	١٠٣.١	١٠٢.٦
الموالح	١١٨.٩	١٣٣.٦	١٣٢.٦	١٤٠.٧	١٣٤.٩	١٤٢.٨	١٢٥.٦	١٣٨.٨
الفواكه الطازجة	١٠٢.٨	١٠٢.٠	١٠٢.٧	١٠٦.٩	٩٨.٥	٩٧.٨	٩٩.٢	٩٦.٢
اللحوم الحمراء	٦٧.٢	٨٨.٨	٨٣.٩	٨٢.٢	٨٥.٧	٧٤.٣	٧١.٩	٥٧.٥
لحوم الدواجن	١٠٥.٠	٩٧.٣	٩٧.١	٩٧.١	٩٦.٦	٩٤.١	٩٤.٨	٩٣.٠
الأسماك الطازجة	٩٤.٣	٨٦.٥	٨٨.١	٨٩.٣	٨٥.٥	٨٨.٩	٨٧.٠	٨٩.٠
البيض	٨٢.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
اللبن الحليب	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.١	١٠٠.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ مصر في أرقام ـ أعداد مختلفة.

ويتضح من جدول (٤) أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح تتراوح ما بين ٤٠.٥ عام ٢٠١٠م و ٧٤.٤ عام ٢٠٠٩م، وهذه النسبة قليلة نسبيًا؛ لأن محصول القمح من المحاصيل الإستراتيجية المهمة في غذاء الشعب المصري، فقد كانت مصر في العصر الروماني سلة القمح، وأنشئت إنجلترا بها في فترة الاحتلال الانجليزي ثاني سكة حديد في العالم لنقل القمح، وبعد أن التزمت مصر ببنود اتفاقية الزراعة عام ٢٠١٠م[١]، يلاحظ أن إنتاج محصول القمح في زيادة مستمرة، ويكاد يقترب من توفير ٥٠% من احتياجات الشعب المصري من القمح.

وكذلك يتضح من جدول(٤) أن محصول الأرز من المحاصيل المهمة في غذاء الشعب المصري تتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي منه ما بين ٩٨.٩ عام ٢٠١١م، و ١٠٨.٥ عام ٢٠١٣م.

[١] تنتهي الفترة الانتقالية لالتزام مصر باتفاقات منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥م، وطالبت مصر مد الفترة الانتقالية لمدة ٥ سنوات لأغراض التنمية الاقتصادية.

كذلك ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي إذا تكاد تقترب من ١٠٠%، يزيد للتصدير من المنتجات الآتية: لحوم الدواجن، والأسماك الطازجة، والبيض، واللبن الحليب، والفواكه الطازجة، والموالح، والخضار الطازج، والبطاطس، ولم يكن للاتفاقية الزراعة آثار ملحوظة في زيادة نسبة الإنتاج إذ إن هذه المنتجات قبل نفاذ الاتفاقية وبعدها معدلاتها متقاربة.

وحيث إن التنمية الزراعية في مصر لا تواكب الزيادة المطردة في عدد السكان، فقد أصبحت مصر مستوردة صافية للعديد من السلع الزراعية، مثل: القمح، والدقيق، والسكر، وزيوت الطعام، والشاي، وكذلك تُعَدُّ مصر مستوردة صافية للحيوانات واللحوم[١].

نخلص مما سبق أن خطط التنمية الاقتصادية المصرية في قطاع الزراعة عاجزة عن تحقيق أهدافها، ويظهر ذلك واضحًا في الاتساع المستمر في الفجوة الغذائية[٢]؛ مما أدى إلى الزيادة المطردة في الأعباء المالية لاستيراد المنتجات الغذائية. ونرى أنه لمواجهة هذا التحدي لابد من زيادة رقعة الأراضي الزراعية، واستصلاح الأراضي الصحراوية والبور، والاعتماد على القطاع الخاص، وتشجيع خريجي كلية الزراعة في ذلك، وذلك بإجراءات وأنظمة إدارية مشجعة لذلك[٣].

---

[١] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٩٩.

[٢] يقصد بالفجوة الغذائية: الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب الاستهلاكي عليها، فكلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية انكمشت حجم الفجوة الغذائية، وبالعكس كلما نقص الإنتاج المحلي من السلع الغذائية عن الحاجات الاستهلاكية منها زادت حجم الفجوة الغذائية، ولعلاج ذلك لابد من ترشيد الحاجات من السلع الغذائية، وزيادة الإنتاج.
الطيب مزروي: برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مرجع سابق، ص٦٢، ٦٣.

[٣] حسنا فعلت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عندما أعلنت في ٢٠١٨/١/٨م عن أراضي للشباب بدون اشتراط السن، أو أن يكون المتقدم من خريجي كلية الزراعة لاستصلاحها وزراعتها بواقع ١٠آلاف فدان في محافظة الوادي الجديد، ونرجو أن تعمم التجربة في كل المحافظات.

ثانيًا: المساحة المزروعة

جدول(٥) المساحات المزروعة في مصر الوحدة بالألف فدان

السنة	المساحة المزروعة	السنة	المساحة المزروعة
١٩٩٩م	٧٨٤٧	٢٠٠٨م	٨٤٣٢
٢٠٠٠م	٧٨٣٦	٢٠٠٩م	٨٧٨٣
٢٠٠١م	٧٩٤٦	٢٠١٠م	٨٧٤١
٢٠٠٢م	٨١١٣	٢٠١١م	٨٦١٩
٢٠٠٤م	٨٢٧٩	٢٠١٢م	٨٧٩٩
٢٠٠٥م	٨٣٨٥	٢٠١٣م	٨٩٥٤
٢٠٠٦م	٨٤١١	٢٠١٤م	٨٩١٦
٢٠٠٧م	٨٤٢٣	٢٠١٥م	٩٠٩٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ مصر في أرقام ـ أعداد مختلفة.

يتضح من جدول (٥) أن المساحات المزروعة في تزايد مستمر لمحاولة توفير الغذاء، والحد من الاستيراد نوعًا ما، ويُعَدُّ هذا أثرًا محمودًا للاتفاقية، إذ تتراوح المساحات المزروعة ما بين ٧٨٣٦ ألف فدان عام ٢٠٠٠م و٩٠٩٦ ألف فدان عام ٢٠١٥م.

ثالثًا: نسبة النمو السنوي للقيمة المضافة بقطاع الزراعة

جدول(٦) نسبة نمو القيمة المضافة بقطاع الزراعة النسبة%

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية

https://www.youm7.com/story/2018/1/8/
On 4/11/2018 At10:57 AM.

١٩٩٩م	٣.٢٧	٢٠٠٩م	٢.٢٥
٢٠٠٠م	٣.٠٤	٢٠١٠م	٢.٨٠
٢٠٠١م	١.٥٦	٢٠١١م	٣.٤٧
٢٠٠٢م	٢.٤٦	٢٠١٢م	١.٠٩
٢٠٠٣م	٢.٥٥	٢٠١٣م	٤.٩٦
٢٠٠٤م	٢.٢٤	٢٠١٤م	٢.٤٨
٢٠٠٥م	٣.٢٧	٢٠١٥م	٢.٦٩
٢٠٠٦م	٣.٣٠	٢٠١٦م	٢.٣٥
٢٠٠٨م	١.٤٧	٢٠١٧م	٣.٨٢

المصدر :البنك الدولي[١] للتعمير والتنمية IBRD

يتضح من جدول (٦) أن نسبة النمو السنوي لقطاع الزراعة تتراوح ما بين ١.٠٩% عام ٢٠١٢ و٤.٩٦% عام ٢٠١٣، وهي نسبة ضئيلة نوعًا ما، لتوفير المنتجات الزراعة اللازمة لغذاء الشعب المصر، ولم يظهر للاتفاقية أي آثار في معدلات النمو؛ إذ إن معدلات نمو قطاع الزراعة متقاربة قبل تطبيق اتفاقية الزراعة وبعدها.

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG
At:11:19PM On30/8/2018

رابعًا: الرقم القياسي لأسعار مستهلكين المنتجات الغذائية من الطعام والمشروبات غير الكحولية[١]:

جدول(٧) الرقم القياسي لأسعار مستهلكين المنتجات الغذائية

يناير ٢٠١٠م = ١٠٠

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
٢٠١٠م	١٠٩.٩	٢٠١٤م	١٧٥.٧
٢٠١١م	١٢٦.٥	٢٠١٥م	١٩٤.٨
٢٠١٢م	١٣٨.١	٢٠١٦م	٢٢٨.٧
٢٠١٣م	١٥٦.٤	٢٠١٧م	—

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ مصر في أرقام ـ أعداد مختلفة.

ترى الباحثة أن اتفاقية الزراعة في مجاملها، كان لها أثر سلبي في زيادة أسعار المنتجات الغذائية من الطعام والمشروبات غير الكحولية؛ وذلك نتيجة طبيعية لإلغاء الدعم على المنتجات المحلية، والمخصصة للتصدير، ويتضح ذلك من جدول (٧) مما يضر بمحدود الدخل، فعلى الرغم من زيادة نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع، وزيادة المساحات المنزرعة؛ فإن أسعار المنتجات الغذائية في تزايد مستمر إذ تتراوح ما بين ١٠٩.٩ عام ٢٠١٠م و٢٢٨.٧ عام ٢٠١٦م، فمنذ نفاذ الاتفاقية، وأسعار المنتجات الغذائية من الطعام والمشروبات غير الكحولية في تزايد مستمر.

[١] لقد حاولت الباحثة الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار المنتجات الزراعية، ولكن دون جدوى، فلجأت إلى الرقم القياسي لأسعار مستهلكين الطعام والشراب؛ إذ إن المنتجات الزراعية في مجاملها تمثل الطعام والشراب، إلا ما ندر كالقطن والصوف وغيرها من السلع غير الغذائية.

المبحث الثالث
آثار اتفاقية الاستثمار TRIMS
على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تُعَدُّ اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة أول اتفاقية تنظم التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، فمع تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات زاد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكانت الدول المتقدمة في مقدمتها الولايات المتحدة وراء إدخال إجراءات الاستثمار مفاوضات جولة أوروجواي، حيث كانت شركاتها تتعرض لإجراءات وتدابير تخالف اتفاقية الجات، لإجبار كل دولة على تعديل قوانينها، ولوائحها بما يتفق ومبادئ الجات[١]، وتتكون اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من ٩ مواد، بالإضافة إلى ملحق تفاهم[٢] ولمعرفة آثار اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نعرف ماهية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ودور الشركات دولية النشاط في صياغة السياسة التجارية، بالمطلب الأول، وهل جاءت هذه الإجراءات تحقق التوازن بين مصالح الدول النامية والمتقدمة (المطلب الثاني)، أم أنها تخدم مصالح الدول المتقدمة بحظر شروط الأداء (الفرع الأول)، وعدم التفاتها لتقييد حوافز الاستثمار، وقيود ممارسة النشاط

---

[١] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٦٧.

[٢] يلاحظ على هذه الاتفاقية بشأن الترتيبات الانتقالية أنها ـ ولأول مرة نجد اتفاقية من اتفاقات جولة أوروجواي ـ تلزم الدول الأقل نموًا بإلغاء تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، خلال سبع سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية (أول يناير ١٩٩٥م)، وعامين للدول المتقدمة، وخمسة أعوام للدول النامية، ويجوز للدول النامية والدول الأقل نموًا مد الفترة الانتقالية بطلب إلى مجلس التجارة في السلع لأغراض التنمية الاقتصادية، والاحتياجات التجارية، والمالية للعضو المعني. (المادة ٢/٥ من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة).
ويلتزم جميع الأعضاء بإلغاء الإجراءات والتدابير المخالفة للجات، وتكييف تشريعاتها ونظمها وسياستها الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي مع الأوضاع الجديدة المتوافقة مع نصوص الاتفاقية. ونرى أن الهدف من الفترات الانتقالية عدم التعرض للصدامات المفاجئة للدول الأعضاء.

(المطلب الثاني)، ثم نعرض أخيرا لآثار اتفاقية التريمز على تهيئة مناخ الاستثمار بمصر، بالمطلب الثالث.

المطلب الأول
ماهية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

يمكن تعريف إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بأنها مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمار[١] الأجنبي المباشر[٢] المرتبط، والمنعكس على التجارة الدولية[١] في السلع، والبضائع

---

[١] الاستثمار بصفة عامة هو استخدام مدخرات مجتمع ما في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.
حسين عمر : الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٧ .
فالاستثمار يعني: صافي الإضافة الحاصلة إلى مجموع ثروات المجتمع التي تتحقق عندما لم يستهلك الدخل الجاري بأكمله.
السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية – التوزيع العادل للدخول – التنمية الاجتماعية – ضبط التضخم ، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

[٢] يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية، فلا يشمل الاستثمار الأجنبي غير المباشر على الملكية أو الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، إنما هو نوع من تدفق رأس المال التمويلي، مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، ويطلق عليها أيضا استثمارات الحافظة للدلالة على الهدف منها، وهو الحصول على إيراد لمالكها دون أن تتيح له السيطرة على المشروع الذي أصدرها، والكائن في دولة أخرى، وهو استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن كل منهما يساعد في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
صفوت عبد السلام عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٢١٣.
حسين محمود عطية: حل منازعات الاستثمار بطريق التحكيم، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص٨١.
عبد الهادي علي النجار: الشركات الدولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع إشارة إلى الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٢ ،القاهرة ، ١٩٨٠م، ص ٦٥٦.
ويُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى والأساسية للاستثمار؛ ولذلك فإذا أطلق اسم الاستثمار مجردًا دون تحديد، فإن المقصود يكون الاستثمار الأجنبي المباشر.
نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص٣١.
لقد نتج عن مفاوضات جولة أورجواي عدد من الاتفاقيات التجارية الملزمة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، والتي وضعت ضوابط وقواعد لتحرير جوانب

وحدها[٢] فيصد "بالإجراءات الاستثمار" مجموعة الشروط التي تضعها الدولة على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل داخل النطاق الجغرافي للدولة المعنية[٣]، ويجب ألا تخالف هذه الشروط مبادئ اتفاقية الجات، وتهدف اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة إلى إزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي، ودخول الشركات الأجنبية الأسواق المحلية[٤]، وضمان الوصول إلى موارد الدول النامية دون عوائق من جانب حكومات تلك الدول، مما يمكن الدول المتقدمة من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية[٥].

وبناء عليه تؤدي الشركات دولية النشاط دورًا في صياغة السياسة التجارية التي تتخذها الدول بوجه عام لما تمتلكه من إمكانيات هائلة في التمويل، والتأمين والنقل والإنتاج، وقدرتها على المنافسة لما تملكه من معلومات عن السوق، وقنوات التوزيع والتسويق والخبرة[٦]، فيمكن لهذه

الاستثمار في تجارة السلع والخدمات، ويمكن حصر النصوص المتعلقة بمعاملة الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الآتية: اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار TRIMS، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس GATS، واتفاقية الإعانات الرسمية والإجراءات التعويضية، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

(١) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٢) المادة الأولى من اتفاقية TRIMS

على الرغم من أن اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية تغطي كل جوانب التجارة الدولية من سلع وخدمات وملكية فكرية، فإن واضعي الاتفاقية قصروا هذه الاتفاقية على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع وحدها، وربما يرجع ذلك إلى أن السلع هي الأكثر تأثيرًا في تدابير الاستثمارات الوطنية.

مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص١١٨.

ونرى أن التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية لها اتفاقات خاصة بها، فيبدوا أن واضعي الاتفاقات أرادوا أن يكون لكل مجال اتفاقيته الخاصة بتنظيمه.

(٣) عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٤) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٥٩.

(٥) عاطف السيد: المرجع سابق، ص٦٢.

(6) Shafa Aldin Mehdi: Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?, Journal of Development and Economic Policies, Vol.14, No. 1,Kuwait, January (2012), Separate8.

الشركات أن تتقاسم الأسواق الدولية في الاستيراد والتصدير فيما بينها، ويمكن أن تمارس إجراءات حمائية وتمييزية غير تعريفية على صادرات الدول النامية من خلال القرارات التي تتخذها هذه الشركات في مجال تحديد نوع المنتجات المراد تصديرها، والجهة المصدرة، وحجم الإنتاج، وجهة التوزيع، وتبادل التكنولوجيا، وتحديد أسعار المنتجات المصدرة، وغيرها من القرارات المؤثرة في المبادلات التجارية[١]، وقد أدت الشركات متعدد الجنسيات دورًا كبيرًا في الضغط على حكومات الدول المتقدمة لإدراج موضوع الاستثمار في مفاوضات جولة أوروجواي.

ونرى أن الشركات المتعددة الجنسيات بما لها من إمكانيات مالية وتكنولوجيا تستطيع إزاحة الشركات الوطنية، والسيطرة بذلك على الأسواق المحلية والعالمية عن طريق استثماراتها الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) بأنه نشاط اقتصادي استثماري طويل الأجل، يقوم به مستثمر غير مقيم (خارج بلده التي تكون عادة دولة مصدرة لأرس المال والتكنولوجية) في بلد مضيف (بلد مستوردة لرأس المال أو التكنولوجية وغالبًا ما تكون دولة نامية)[٢]، بهدف تحقيق الربح[٣]، ويستقل بالإدارة والقرار والتحكم في الشركة[٤] بنفسه، ويقود الاستثمار الأجنبي المباشر شركة متعددة

---

[١] عبد الهادي عبد الله حردان: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص٤١.

[٢] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٤٨، ٤٩.

[٣] ويمكن تعريف الاستثمار بأنه الزيادة في سعر بيع المنتج على تكلفة صنعه أو شرائه. Faten Jabsheh & Mohamed Chemingui: Challenges and Opportunities of Liberalization in the GCC Banking Industry Witt Special Focus On Kuwait, Journal of Development and Economic Policies, Volume 7 –No. 2, Kuwait – June 2005,P55,footnote(1)

[٤] السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٤٨، ٤٩.

الجنسيات[١] (Multinational Corporation (MNCS تقوم بممارسة نشاط اقتصادي دائم، ومستقر في دولة معينة عن طريق الشركة الأم، أو فرع من فروعها[٢].

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، سواء بطريقة مباشرة باستغلاله الثروات الطبيعية الموجودة بها: كالاستثمار في مجالات البترول والتعدين، أو يؤثر بطريقة غير مباشرة بتأثيره في خطط التنمية الاقتصادية فيها[٣]، ولقد أصبحت الآن القوة الاقتصادية للدولة تقاس بما تملكه من عدد هذه الشركات، حيث تستخدم هذه الشركات جزءًا من ثرواتها للتأثير في السياسيين وصناع القرار بالدولة[٤].

المطلب الثاني
تحديات التزام مصر باتفاقية TRIMS

---

[١] الشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسيات هي: عبارة عن شركات ضخمة جدًا في توظيف رؤوس الأموال العمالة في دول مختلفة، وتعمل في مجال الصناعات والتعدين، والقطاعات المصرفية، والخدمات، بهدف تحقيق أقصى ربح، ومن أمثلة هذه الشركات شركة شل للبترول وماكدونالد ومايكرو سوفت ...
السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٤ وما بعدها.
ويمكن تعريفها بأنها شركة أو مشروع له نشاط أو أكثر في أكثر من دولة واحدة.
محمد عبده إسماعيل: الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية – مع الإشارة إلى مصر، بدون دار نشر، ١٩٩٩م.
أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد ٨٥، ٢٠١٠م، ص١١٥ وما بعدها.
وتتركز الشركات متعددة الجنسيات أساسًا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي، وتتمتع بمركز احتكاري في سوق التكنولوجيا العالمية .
Mona Toema El-Garf : The Role of Multi-national Corporations in Technology Transfer, Determinants and Policies , with an Application to the case of Egypt, Op.Cit, P112.

[٢] السيد مصطفي أحمد أبو الخير: عقود نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٦٤.

[٣] عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن: حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٢٩.

[4] IGNAZ SEIDL-HOHENVELDERN : International Economic Law , MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, 2nd revised edition, LONDON,1991, P15.

لقد تمكنت الدول المتقدمة من عولمة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية، دون الالتفات لآثار هذه الاتفاقية على أوضاع الدول النامية الاقتصادية، والتنموية، وآثار هذه الاتفاقية السلبية في العمالة الوطنية، وانتقال الموارد، والثروات للخارج، بالإضافة إلى المنافسة الاحتكارية من جانب الشركات العملاقة للشركات الوطنية[١]، فقد نظمت الاتفاقية إجراءات الاستثمار المخالفة للجات، والتي تصدر من السلطات المحلية بالدول النامية وحظرت الاتفاقية شروط الأداء (الفرع الأول)، ولم تلتفت إلى الإجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة من إعانات ودعم، فلم تقيد الاتفاقية حوافز الاستثمار، وشروط ممارسة النشاط (الفرع الثاني).

الفرع الأول
حظر شروط الأداء واستراتيجية مواجهتها

فقد حظر الاتفاق[٢] شروط الأداء التي لا يتفق والمادة ٣ من اتفاقية الجات والخاصة بالمعاملة الوطنية[٣]، والمادة ١١ من اتفاقية الجات ١٩٩٤م الخاصة بإلغاء القيود الكمية[٤]؛ وذلك لضمان توفير حماية قانونية فعالة

---

(١) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) المادة ١/٢ من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

(٣) مبدأ المعاملة الوطنية: يعني معاملة المنتجات المستوردة في السوق المحلي بمجرد عبورها الحدود الجمركية نفس معاملة المنتجات الوطنية المماثلة لها، فيما يخص التداول والتسويق والضرائب، والتمييز بين المنتجات يستند إلى ما تتمتع به المنتج من مزايا تنافسية، بمعنى لا يتم فرض ضرائب أو رسوم على المنتجات المستوردة أعلى من التي يتم فرضها على المنتجات الوطنية المماثلة لها.
عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص١٦، ١٧.

(٤) مبدأ حظر استخدام القيود الكمية: يعني عدم فرض أي قيود غير تعريفية تعوق حركة التجارة الدولية: كالتراخيص الاستيراد، أو الحصص، سواء كانت كمية، أو نقدية، ويستثنى من تطبيق هذا المبدأ إمكانية فرض قيود كمية لحماية ميزان المدفوعات، والمركز المالي الخارجي للدولة، طبقًا لنص الماد ١٨ من اتفاقية الجات ١٩٩٤م.
مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١٢ :١٣

للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيفة[١]، وقد أورد ملحق هذه الاتفاقية قائمة بإجراءات الاستثمار المخالفة لهذين المبدأين، والتي تمثل شروط الأداء التي تقوم بها السلطات المحلية في الدول النامية، وهي:

أولًا: التدابير المقيدة للواردات:

١. شرط المكون المحلي[٢]: بمعنى اشتراط شراء المشروع الأجنبي، أو استخدامه منتجات محلية المنشأ، أو من أي مصدر محلي بكميات معينة، أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو استخدامه لمنتجات معينة في إنتاج سلعته[٣].

٢. شرط التوازن التجاري: تقيد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات مستوردة بكمية معينة، تمثل نسبة معينة، أو حجم معين من قيمة ما يصدره المشروع من منتجاته[٤]، والهدف من هذا الشرط إقامة توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي، فقد تشترط الدولة المضيفة على المستثمر الأجنبي ألا يستورد أكثر مما يصدر[٥] .

ثانيًا: التدابير التي لا تتفق ومبدأ إلغاء القيود الكمية:

١. شرط القيود الاستيراد: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات معينة، سواء كانت هذه المنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي، أو ترتبط بهذا الإنتاج، وسواء أكان هذا التقييد بصفة مطلقة، أو يرتبط التقييد بمنتجات معينة، أو بحجم أو قيمة ما يصدره المشروع من إنتاجه المحلي.

---

[١] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

[2] Shafa Aldin Mehdi: Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?, Journal of Development and Economic Policies, Vol.14, No. 1,Kuwait, January (2012), Separate13.

[٣] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٦٠.

[٤] الفقرة الأولى من ملحق اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

[٥] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٦٠.

٢. شرط توازن العملات الأجنبية: والذي يؤدي إلى التقييد الكمي للواردات، ومضمون هذا الشرط تقيد حصول المشروع الأجنبي على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب وقيمة النقد الأجنبي الذي تحصل عليه البلد المضيفة، بمعنى يربط هذا الشرط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد، والنقد الأجنبي العائد من التصدير.

٣. شرط حدود التصدير: والذي يعني إلزام المشروع الأجنبي بتصدير نسبة معينة من إنتاجه، أو كمية معينة من إنتاجه، أو قيمة معينة من الإنتاج المحلي للمشروع[١].

ويلاحظ أن القيود المنهي عنها تتضمن التدابير المخالفة، والصادرة من السلطات الوطنية، سواء كانت في قانون أو لائحة[٢]، ولا شك أنه بحظر التدابير السابقة، يمنح المستثمر الأجنبي حرية استيراد، أو استخدام المنتجات المحلية التي تلبي احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية، بدون التقيد، بأي نسبة ومنحه الحرية الكاملة في طرح إنتاجه في السوق المحلي، أو تصديره وفقًا لمصلحته الشخصية[٣]، وألا يتقيد بنسبة محددة من رأس المال الوطني كشريك في المشروع الاستثماري[٤]، ويمنح المستثمر الأجنبي حرية تحويل أرباحه إلى الخارج بدون قيود[٥]، وذلك مع إعطاء المستثمر الأجنبي ضمانات، وحقوق قانونية في إطار تنظيم عالمي ملزم [٦].

فكل هذه التدابير تُعَدُّ مخالفًا لمبادئ اتفاقية الجات، وعلى الدول المضيفة لاستثمار الأجنبي المباشر إلغائها من قوانينها، وبالنظر إلى هذه الشروط نجدها تمثل تحديًا للدول النامية إذ إنها تجبرها على التخلي عن:

---

[١] الفقرة الثانية من ملحق اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

[٢] مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١٢٢.

[٣] عبد الواحد العفوري: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مرجع سابق، ص١٠٦.

[٤] عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٧٣.

[5] http://www.miic.gov.eg/Arabic/Investment/Pages/SMESupport.aspx On22/9/2018 At 03:50PM

[٦] عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٦١.

شرط المكون المحلي، وشرط توازن التجاري، وشرط القيود الاستيراد، وشرط حدود التصدير، وشرط توازن العملات الأجنبية، وكل هذا يؤثر في ميزان مدفوعات الدول النامية، واحتياطي النقد الأجنبي، إذ إنها مجبرة أن تترك للمستثمر الأجنبي حرية استيراد المنتجات المستخدمة، وحرية بيع المنتج في السوق المحلي، مما يستنزف دخول أبناء الدول النامية، بدلًا من ادخار جزء من هذه الدخول، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي موجه إلى المشاريع الاستهلاكية، وليست الإنتاجية[١]، فالشركات المتعدية الجنسيات تخلق حاجات استهلاكية، وتحول شعوبها إلى شعوب مستهلكة غير منتجة[٢].

وقد أُجبرت الدول المتقدمة الدول النامية على التوقيع على الاتفاقية على الرغم من عدم مشاركة الأخيرة في المفاوضات الخاصة بصياغة بنود الاتفاقية[٣]، ونرى أن الدول النامية عليها لمواجهة هذا التحدي ربط حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، بمدى تنفيذه لخطط التنمية الاقتصادية[٤]، وبالمشاريع الإنتاجية، وليست الاستهلاكية، الاستهلاكية، فبطبيعة الحال سوف يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بدون حوافز إلى المشاريع الاستهلاكية؛ لأنها أكثر ربحية بالنسبة له؛ وذلك نظرًا لاتساع السوق، وكثرة عدد السكان بالدول النامية، وعلى الدول النامية الالتزام بالتدابير الخمسة السابقة الواردة في ملحق الاتفاقية[٥]، ولا تزيد عنها، بل يمكن لمصر أن تلجأ تلجأ إلى متطلبات وتدابير أخرى لا تخالف التدابير المحظورة ولا تخالف أحكام اتفاقية الجات ١٩٤٧م و١٩٩٤م، فيمكن لمصر أن تطبق شرط المكون المحلي في شكل

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر انظر:
سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ٢٦٢ ، ٢٦٦.

(٢) حسام عبد العال: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٣) عاطف السيد: الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ مرجع سابق، ص٦١.

(4) BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, Op.Cit, P14.

(٥) هناك من يرى أن التدابير الواردة في الملحق ذات طبيعة استرشادية، فيجوز إضافة تدابير مماثلة، والتي تدخل في نطاق الحظر المنصوص عليه.
مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١٢١ : ١٢٢.

حوافز الاستثمار [١]، وليست كمتطلب له، بمعنى كلما زاد استخدام المنتجات المحلية في عملية الإنتاج زادت الإعفاءات الضريبية، أو الاقتراض بفائدة منخفضة نسبيًا عن غيرها...

الفرع الثاني
إغفال التريمز لتقييد حوافز الاستثمار وقيود ممارسة النشاط

وقد جاءت معالجة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ضعيفة، وغير متوازنة، وتجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية؛ وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة؛ فقد اقتصر الاتفاق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ولم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة: كالإعانات والمنح والدعم[٢]، بل تعرض لمعظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية[٣]، وأهمها شرط التوازن التجاري، وشرط المكون المحلي، بالرغم من تأثير المعونات والمنح في حركة التبادل التجاري الدولي يماثل تأثير الشروط التي تضعها الدول النامية.

وكذلك لم يتناول الاتفاق السياسات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، والممارسات المخلة بشروط المنافسة (قيود ممارسة النشاط)، فقد تحرص الشركة الأم على عدم منافسة وحداتها التابعة لشركة الأم، وذلك بشكل مباشر من خلال تقيد التصدير إلى الدولة الأم، أو بشكل غير مباشر من خلال تقيد التصدير إلى دولة أخرى، على الرغم من أن القيود التي تفرضها الدول النامية رد فعل لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، وسيطرتها على الوحدات التابعة [٤].

---

(1) Shafa Aldin Mehdi: Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?, Op.Cit, Separate35.

(٢) فالدعم والإعانات تغير من مسار التجارة الدولية، وتشجع الإنتاج غير المتكافئ، وتُعَدُّ مخالفة للجات.
مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) عادل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٤) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص٢٥٨ ، وحاشية ٢ ص ٢٥٩.

وبذلك يكون هذا الاتفاق قد ركز الاتفاق شروط الأداء فقط[١]، والتي غالبًا ما كانت تقوم بها الدول النامية، ولم يلتفت إلى حوافز الاستثمار، وقيود ممارسة النشاط، وبالتالي يكون الاتفاق ركز على النتائج بدلًا من استهدافه للأسباب الرئيسة لتشويه حركة التجارة والمنافسة؛ وذلك للحد من الخيارات المتاحة للدول النامية في تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات[٢].

ولمواجهة هذا الوضع، حسنًا فعل المشرع المصري، باشتراط أن يستخدم المشروع عمالة وطنية، ويستثنى من ذلك نسبة ضئيلة تصل إلى ١٠ % من إجمالي عدد العاملين في المشروع، ويمكن أن تصل النسبة إلى ٢٠% إذا لم يكن بمصر عمالة مدربة ومؤهلة، وبعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للاستثمار[٣]، فهذا يساعد على علاج مشكلة البطالة، ولكن يعاب على هذا أنه يمكن للمستثمر الأجنبي تعين العمالة الأجنبية في وحدات المشروع ذات الطابع الخاص، والتي تتحكم في إدارة المشروع، والوحدات ذات التكنولوجيا العالية، حتى لا تتسرب التكنولوجيا، أو فنون الإدارة إلى مصر.

تعقيب: نرى أن اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاء ليصب في مصلحة الدول المتقدمة، حتى تتمكن من السيطرة على موارد الدول النامية، واستخدامها كسوق لتصريف منتجاتها، والسيطرة على اقتصاد الدول النامية، فقد حرصت الدول المتقدمة على إدخال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في مفاوضات جولة أوروجواي، فيُعد هذا الاتفاق أول اتفاق دولي يضع قواعد التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف للجات[٤].

---

(١) ارجع إلى الفرع الأول ص٨٥ من هذه الدراسة.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦١: ٢٦٢.

(٣) قرار رئيس الوزراء رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م.
المادة ٢٨، والمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية.

(٤) أغلب الشركات متعددة الجنسيات مركز إدارتها الرئيس في الدول المتقدمة، كما أن الدول المتقدمة مصدرة لرأس المال، وبالتالي لا تحتاج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن يلاحظ زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المتقدمة، وذلك لقوة اقتصادها،

فعلى الدول النامية أن تتحد وتطالب مجلس التجارة في السلع[١] بمراجعة شروط الاتفاقية، وتحقيق العدالة بين الدول النامية والمتقدمة، والتدخل لتنظيم العلاقات التجارية بين الشركة الأم والشركات التابعة؛ وذلك لتعظيم استفادة الدول النامية، فقد استهدفت الدول المتقدمة من هذا الاتفاق تعظيم استفادتها، بالقضاء على الممارسات التي تتبعها الدول النامية، والإبقاء على شروط ممارسة النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، فحكومات الدول المتقدمة المضيفة، تهدف من وراء هذا الاتفاق إلى إضعاف القوة التفاوضية للدول النامية في مواجهة هذه الشركات، ومن ثم زيادة المكاسب التي تحصل عليه الدول المتقدمة من استثمارها في الدول النامية، بزيادة حجم صادراتها مثلًا، أو انخفاض حجم واردتها، وبالتالي تخفيف الضغط على موازين مدفوعاتها.

فعلى الدول النامية أن تراجع نصوص اتفاقية التريمز؛ لتعظيم استفادتها من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وتطالب مجلس التجارة في السلع[٢] بإلزام الدول المتقدمة بمتطلبات نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى البحث العلمي بها، ومتطلبات الأداء التصديري، والتي تلزم المستثمر الأجنبي بتصدير نسبة أو كمية من حجم إنتاجه، أو قيمته، بغرض زيادة موارد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات[٣]، فكل هذه المتطلبات تساعد الدول النامية في أن تلحق بركاب الدول المتقدم، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته لا تخالف اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والملحق الخاص بها.

وتوافر الظروف الاقتصادية والسياسية والإدارية، واستقرار عملتها، وما تملكه من تقدم علمي، وتكنولوجي هائل، وكل ذلك يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(١) مجلس التجارة في السلع المنوط به مراجعة جميع الإجراءات المخالفة للاتفاق طبقًا لنص المادة ٥ من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.

(٢) المادة ٩ من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والتي تعطي الاختصاص لمجلس التجارة في السلع، بمراجعة سير الاتفاق، والنظر في مدى الحاجة إلى إضافة أحكام جديدة، تتعلق بسياسة الاستثمار، والمنافسة، وتقديم اقتراح بأي تعديل إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

(٣) صفوت عبد السلام عوض الله: المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص٢٦١: ٢٦٢.

وعلى الدولة النامية المضيفة توجيه الاستثمار ليحقق خطط التنمية الاقتصادية فيها[١]، وتوجد بمصر "هيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة "GAFI"، وهي هيئة مختصة بأمور الاستثمار[٢]، ونرى أنه لابد من تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، فقد أناط بها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م مهمة دراسة المشروعات الاستثمارية التي تحتاجها البلاد، والترويج لها، وربط الحوافز التي تقدمها مصر بمدى تنفيذ المشروع الأجنبي لخطط التنمية الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا والمشروعات التي تنتج بهدف التصدير، ومنح معاملة تفضيلية للمشروعات كثيفة العمالة، والتي تسهم في تدريب العمال، ورفع كفاءتهم، فعلى مصر والدول النامية توجيه الاستثمار بما يخدم مصالحها، ويمكن لدول النامية أن تعقد الإجراءات الإدارية، والاشتراطات الصحية، للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمشاريع الاستهلاكية، لما لها من آثار سلبية في استنزاف الدخول التي يمكن ادخارها لتكوين استثمارات محلية جديدة، أو تطوير الاستثمارات المحلية القائمة، وخاصة وأن المشاريع الاستهلاكية في الغالب تتعلق بإنتاج منتجات غذائية، كل ذلك لا يخالف نصوص اتفاقية التريمز.

ولكن يلاحظ على الدول النامية أنها لا تطالب بحقها، ولا تستخدم هذه التدابير بشكل كامل؛ وذلك لشدة حاجة الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تتنافس فيما بينها في تقديم الحوافز للاستثمارات الأجنبية، وذلك لجذب هذه الاستثمارات إليها.

---

[١] حسين محمود عطية: حل منازعات الاستثمار بطريق التحكيم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١١م، ص٧٣: ٧٦.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول نشاط الهيئة، ودورها في دعم الاقتصاد وتوجيه الاستثمار، انظر:

http://www.gafi.gov.eg/ar/Default.aspx

حدد المشرع اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار في المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م.

المطلب الثالث
آثار إنفاذ اتفاقية TRIMS على مصر

لم يكن لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة تأثيرٌ كبيرٌ في مصر، إذ إن قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧م الذي صدر على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتكييف الهيكلي[١] يتضمن العديد من أحكام اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، كما استبعدت مصر شرط المكون المحلي منذ يوليو ١٩٩٣م لبعض الصناعات التجميعية الذي كان يصل إلى ٦٠%، وأبقت عليه في الصناعات التجميعية الآتية: الشحنات والباصات ومحركات الديزل والدراجات البخارية والهوائية وبعض الماكينات الزراعية

---

[١] لقد عانى الاقتصاد المصري لفترة طويلة من اختلال التوازن بين جانبي العرض والطلب، مما ترتب عليه عجز ميزان المدفوعات، والميزانية العامة لمصر، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور الاحتياطي الدولي، وزيادة الديون الأجنبية، فقد بدأت عملية سداد الديون وخدمة الدين (فوائد الدين) المتراكمة في التحول إلى عبء ثقيل، فقد بلغت متأخرات الديون نحو ١١.٤ مليار دولار عام ١٩٩٠م، وبعد مرحلة مطولة من المفاوضات التي بدأت عام ١٩٨٩م عقدت مصر اتفاقين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩١م؛ لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، والتغلب على الاختلالات بين جانبي العرض والطلب، وقد شكل هذان الاتفاقان معًا جوهر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وكان يهدف هذا البرنامج إلى إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد القومي، بحيث يتحول الاقتصاد من اقتصاد يرتكز على الاقتصاد الآمر إلى اقتصاد يعتمد على اقتصاد السوق، خلال فترة زمنية معينة، وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي من حيث معدلات النمو القطاعية، ونسبة إسهام كل قطاع في الناتج القومي وفقًا لآليات السوق.

ولقد اشتمل البرنامج على سياسات وإجراءات انكماشية (تحرير أسعار الفائدة – وضع سقف ائتماني لإقراض البنوك للقطاعين العام والخاص – إزالة الدعم تدريجيًا – تخفيض الاستثمارات الحكومية) أدت إلى خفض الطلب الكلي، وخفض معدلات التضخم، وخفض المديونية الخارجية لمصر، ولكن لم يحقق البرنامج النتائج المرجوة في مجال زيادة العرض، مما انعكس على استمرار عجز الميزانية العامة، وميزان المدفوعات، وتدهور تغطية حصيلة الصادرات للواردات، وزيادة معدلات البطالة، وتدهور معدل الناتج القومي.

صفوت عبد السلام عوض الله : الإصلاح الاقتصادي وأثره على مناخ الاستثمار في مصر, دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، الصفحات٣: ٥ ، ٥٩:٦٢.

وغيرها[١]، والتي تشترط تدبير المكون المحلي للحصول على تخفيضات جمركية على الواردات، ويزيد معدل التخفيض الجمركي بزيادة نسبة المكون المحلي في الصناعة، وقامت مصر بإخطار مجلس التجارة في السلع على الإبقاء على تدبير المكون المحلي، كشرط للحصول على التخفيضات الجمركية على الواردات، لتشجيع أقامت بعد الصناعات التجميعية، والمساعدة في تنميتها[٢].

وسوف تعرض لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي[٣]، واتفاقية التريمز، للوقوف على حقيقة مدى تدفق الاستثمارات المباشرة إلى مصر، فهل هذه الإجراءات ساعد في تحسين مناخ الاستثمار، واستفادة مصر منها أم أنها ليس لها تأثير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

جدول رقم(٨) **نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي**

القيمة بالمليار دولار أمريكي

السنة	النسبة المئوية لصافي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي[٤]	معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد[٥]

[١] صفوت عبد السلام عوض الله : المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[٢] المادة ١/٥ والمادة ٣/٥ من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الخاصة بالإخطارات، والترتيبات الانتقالية .

[٣] والذي صدر على أثره قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م، والذي تم إلغاؤه بمقتضى قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧م.

[٤] الجدير بالذكر أن معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان القيمة بالمليون دولار أحيانًا، ولكن الباحثة حولتها إلى المليار دولار لتوحيد القيمة، وتسهيل المقارنة، وقراءة الأرقام.
https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2017&locations=EG&start=1977
On27/9/2018 At01:47PM

[5]https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=EG

يقصد بمعدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد: مجموع رأسالمال والعائدات المعاد استثمارها وحقوق الملكية وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو موضح في ميزان المدفوعات. ونوضح هنا صافي التدفقات (صافي

السنة	النسبة المئوية لصافي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي(٤)	معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد(٥)
١٩٨٨م	%٠.٠٣	١.٠٩ مليار دولار
١٩٨٩م	%٠.٠٦	١.٢٥مليار دولار
١٩٩٠م	%٠.٠٣	٠.٧٣مليار دولار
١٩٩١م	%٠.١٧	٠.٢٥مليار دولار
١٩٩٢م	%٠.٠١	٠.٤٦مليار دولار
١٩٩٣م	%٠.٠٥	٠.٤٩مليار دولار
١٩٩٤م	%٠.٠٨	١.٢٦مليار دولار
١٩٩٥م	%٠.١٥	٠.٠٦مليار دولار
١٩٩٦م	%٠.٠١	٠.٦٣مليار دولار
١٩٩٧م	%٠.١٦	٠.٨٩ملياردولار
١٩٩٨م	%٠.٠٥	١.٠٨ مليار دولار
١٩٩٩م	%٠.٠٤	١.٠٦مليار دولار
٢٠٠٠م	%٠.٠٥	١.٢٤مليار دولار
٢٠٠١م	%٠.٠١	٠.٥مليار دولار
٢٠٠٢م	%٠.٠٣	٠.٦٤مليار دولار
٢٠٠٣م	%٠.٠٢	٠.٢٤مليار دولار
٢٠٠٤م	%٠.٢٠	١.٢٥مليار دولار
٢٠٠٥م	%٠.١٠	٥.٣٨ مليار دولار
٢٠٠٦م	%٠.١٤	١٠.٠٤مليار دولار
٢٠٠٧م	%٠.٥١	١١.٥٨مليار دولار
٢٠٠٨م	%١.١٨	٩.٤٩مليار دولار
٢٠٠٩م	%٠.٣٠	٦.٧١ مليار دولار
٢٠١٠م	%٠.٥٤	٦.٣٩مليار دولار
٢٠١١م	%٠.٢٧	٠.٤٨مليار دولار

تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في مصر من المستثمرين الأجانب.

السنة	النسبة المئوية لصافي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي[٤]	معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد[٥]
٢٠١٢م	%٠.٠٥	٢.٨٠مليار دولار
٢٠١٣م	%٠.١٠	٤.١٩مليار دولار
٢٠١٤م	%٠.٠٨	٤.٦١ مليار دولار
٢٠١٥م	%٠.٠٥	٦.٩٢ مليار دولار
٢٠١٦م	%٠.٠٦	٨.١١ مليار دولار
٢٠١٧م	%٠.٠٨	٧.٣٩ مليار دولار

يلاحظ من جدول (٨) بالنظر إلى النسبة المئوية لصافي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي يلاحظ أن النسبة لا تزيد عن ١% من الناتج المحلي، فتتراوح النسبة ما بين ٠.٠١% عام ١٩٩٢م، و ٠.٥٤% عام ٢٠١٠م، باستثناء عام ٢٠٠٨م كانت النسبة ١.١٨%؛ وبالتالي لا يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بأي نسبة تذكر في الناتج المحلي، بالإضافة إلى أن هذه النسب رغم ضآلتها فإنها موجهة في الغالب لمشاريع الاستهلاكية، ولا تضيف جديدًا للمشاريع الإنتاجية، ونرى أن مصر رغم التزامها بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لجذب الاستثمار، وكذلك انضمامها إلى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وإسرافها في منح الحوافز الضريبية، فإن المناخ بمصر مازال طاردًا للاستثمار، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: التضخم وضعف قيمة العملة المحلية بالمقارنة بالعملات الدولية، وعدم استقرار أسعارها؛ مما يجعل المستثمر يخشى الاستثمار في مصر.

ولتعظيم استفاد مصر من اتفاقية التريمز عليها تهيئة المناخ المناسب لجذب وتشجيع وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كان سائدًا في القدم بأن الحوافز الضريبية هي المحرك الأساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشروتدفقه، فأسرفت الدول النامية في منح الحوافز الضريبية، ولكن دون جدوى، وأكدت الدراسات[١] التي تخصصت في محددات الاستثمار الأجنبي

[١] ذهبت هذه الدراسات وغيرها إلى أن الاستثمار دالة لمجموعة من العوامل راجع:

- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر- مرجع سابق، ص١١٥: ١١٨ .

المباشر: أن الاستثمار الأجنبي المباشر دالة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والتشريعية والبيئية والمؤسسية السائدة في المجتمع، فعلى الدول النامية تهيئة مناخ الاستثمار؛ وذلك بالقضاء على البيروقراطية الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية، والإفراج الجمركي مع خفض معدل التعريفة الجمركية، وتجميع كل القوانين التي تنظم التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في قانون واحد، ويحوي نصوص واضحة مع استقرار العمل بهذا القانون لفترة طويلة، وتحقيق الاستقرار في التشريعات المالية والضريبية وقوانين العمل بوجه عام، والسيطرة على معدلات التضخم، وتطوير البنية الأساسية من كباري وطرق، والعمل على استقرار أسعار الصرف والفائدة ورفع مستوى العمالة لاستيعاب التكنولوجيا القادمة من الخارج، والعمل على زيادة الناتج القومي، فكل هذه العوامل تشكل مناخ الاستثمار، والذي يؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في قرارات المستثمر، وتجعله يقدم على الاستثمار في بلد معين أو يحجم عنه، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة، أو الضمانات والحوافز التي تمنح لتشجعه على استثمار أمواله في بلد ما[١]، فكل هذه العوامل مجتمعة لها تأثيرها في جودة المنتج، وتكلفة الإنتاج، وقدرة المستثمر على البقاء في السوق، وربح المستثمر؛ وهو الهدف الأساسي من وراء الاستثمار في بلد ما[٢].

- نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص٨٦: ٩٣.

[١] صفوت عبد السلام عوض الله: الإصلاح الاقتصادي وأثره على مناخ الاستثمار في مصر، مرجع سابق، ص٣٢، ٣٣.

[٢] سالي سمير فهمي عبد المسيح: اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

الخاتمة

خلاصة الدراسة:

إن تخفيف الحواجز والقيود الجمركية، وإزالة العوائق التي تحد من التبادل التجاري في السلع والخدمات، يفتح أفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي بين دول العالم، ويؤدي ذلك إلى زياد حجم التبادل التجاري، ونمو الناتج العالمي، وفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، كما يطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية، والأقل نموًا؛ إذ تحظى الدول المتقدمة بالنصيب الأوفر من المزايا.

أن آثار جولة أوروجواي يقع تأثيرها في جميع دول العالم سواء الأعضاء أو غير الأعضاء بالاتفاقية، وإن كان بدرجات متفاوتة، كالارتفاع الناتج عن إلغاء الدعم يكون له أثر على الدول المستوردة للسلعة أو الخدمة المعنية، فقد أصبحت هذه الاتفاقيات أمرًا واقعًا، فلم يعد المهم الآن مناقشة هل تنضم الدول النامية إلى منظمة التجارة أو لا؟ فعلى الدول النامية التعايش مع هذا الواقع، والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة به.

وأخيرًا وليس بآخر، أن مصر لم تتأثر كثيرًا بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية؛ وذلك لأن مصر بدأت في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي عقد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف التغلب على الاختلال بين العرض والطلب، وعجز ميزان المدفوعات، فقد اقترح هذا البرنامج على مصر إزالة الدعم، وتحرير أسعار الفائدة، وتخفيض الاستثمارات الحكومية، والاتجاه إلى الخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دورًا إيجابيًا في النشاط الاقتصادي، وتحرير الاستثمار من أي قيود، وغيرها من الإجراءات التي تتماشى واتفاقات منظمة التجارة العالمية.

على آية حالة قد أصبح انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام باتفاقاتها أمرًا واقعًا؛ لذلك نؤكد أن الهدف من هذا البحث هو كيفية استفادة الدول النامية ومنها مصر من ثغرات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والمعاملة التفضيلية الممنوحة لها، والاستفادة قدر المستطاع من الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تحققها هذه الاتفاقات، ومعرفة التحديات التي تواجه

هذه الدول للحد منها، ومعالجتها، وتفادي سلبياتها، وكل هذا يساعد في تحقيق وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، والنهوض بالاقتصاد المصري، وزيادة معدلات النمو.

أهم النتائج:

أن جولة أوروجواي تمت بين أطراف غير متكافئة اقتصاديًا وسياسيًا، ورغم ذلك قد قدمت الدول النامية أكثر مما حصلت عليه من الدول المتقدمة، فيما يتعلق بفتح السوق.

أن الأحكام التفضيلية الخاصة بالدول النامية لا تتيح معاملة تفضيلية واقعية؛ لأنها اقتصرت على إطالة الفترات الانتقالية لتكيف الدول النامية منها مصر وأحكام الاتفاقيات وحث الدول المتقدمة على وضع الظروف والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في الاعتبار، ونصت كذلك على تقديم المعونة المالية والفنية ونقل التكنولوجيا للدول النامية لمساعدتها على مواجهة آثار الاتفاقات السلبية، دون إلزام الدول المتقدمة بتقديم المعونات الفنية، لمساعدة المنتجين المحليين، مثل: مواردي الخدمات على المنافسة، أو تصدير التكنولوجيا على أسس تجارية معقولة، ومناسبة لدول النامية، فلم تفعل الدول المقدمة حتى النذر اليسير، لتؤكد أنها على استعداد لمساعدة الدول النامية، فقد اقتصرت مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية على تقديم المعونة الفنية اللازمة لصياغة القوانين التي تفعل تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي.

تواجه الدول النامية تحديًا كبيرًا حيث يصعب عليها التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تمتاز بتكلفتها الأقل وجودتها الأفضل، مما ينعكس سلبيًا على الصناعات الوطنية، فاتفاقات جولة أوروجواي تفتح أسواق الدول النامية أمام صادرات الدول المقدمة، بما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول، من خلال المنافسة غير العادلة، حيث إن الدول المتقدمة الغنية تعتمد على الإمكانيات المادية الهائلة، والتقدم التكنولوجي الكبير في إنتاجها الضخم.

يؤدي تخفيض الدعم المقدم للسلع الزراعية في الدول الصناعة إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الدول النامية والأقل نموًا المستوردة صافية للغذاء؛

مما يؤدي إلى آثار ضارة على ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، وزيادة عجز ميزانياتها العامة.

قد جاءت معالجة إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ضعيفة، وغير متوازنة، وتجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية؛ وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فلم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة: كالإعانات والمنح والدعم، بل تعرض لمعظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية، وأهمها: شرط التوازن التجاري وشرط المكون المحلي، بالرغم من تأثير كل من المعونات والمنح على حركة التبادل التجاري الدولي يمثل تأثير الشروط التي تضعها الدول النامية، وكذلك لم يتناول الاتفاق قيود ممارسة النشاط على الرغم من أن القيود التي تفرضها الدول النامية رد فعل لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، وسيطرتها على الوحدات التابعة، وركز الاتفاق على شروط الأداء فقط، والتي غالبًا ما كانت تقوم بها الدول النامية، ولم يلتفت إلى حوافز الاستثمار، وقيود ممارسة النشاط، وبالتالي يكون الاتفاق ركز على النتائج، بدلًا من استهدافه للأسباب الرئيسة لتشويه حركة التجارة، والمنافسة، وذلك للحد من الخيارات المتاحة للدول النامية في تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات.

إن تحرير التجارة في الاتفاقات القطاعية يحمل العديد من المخاطر على منتجي ومستهلكي السلع والخدمات في الدول النامية؛ وذلك لصغر حصة الدول النامية من التجارة العالمية، وفقدانها للميزات التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات دولية النشاط.

إن تعدد خدمات البنوك الأجنبية، وضخامة حجمها، يجعلها تسطر على السوق المصرفي في الدول النامية.

التوصيات المقترحة:

نرى أنه على الدول النامية لمواجهة آثار العولمة وانعكاساتها وتحدياتها، توحيد صفوفها واتحادها، ومطالبتها بحقوقها في التنمية الاقتصادية، وإقامة

تكتلات اقتصادية إقليمية، وإنشاء اتحادات جمركية فيما بينها، خاصة وأن الجات تقدم استثناءات للدول الأعضاء بهذه التكتلات، والاتحادات، طبقًا لنص المادة ٢٤.

نرى أنه ينبغي للدول النامية أن تنسق جهودها وتنسج مواقفها؛ لتشكل موقفًا تفاوضيًا متجانسًا في مشاوراتها المستقبلية مع الدول المتقدمة حول تنفيذ أحكام الاتفاقات، وأن تطالب بحقها في التنمية الاقتصادية، فلم تنص الاتفاقيات على كيفية التزام الدول المتقدمة، ومؤسسات التمويل الدولية، بتقديم المعونة المالية والفنية، فعلى الدول النامية أن تطلب من سكرتارية الجات، أو المنظمة المعنية بالقطاع (كمنظمة الأغذية والزراعة "FAO" المعنية بقطاع الزراعة، مجلس التجارة في الخدمات المعني بالخدمات، ومجلس التجارة في السلع المعني بالاستثمار، ومجلس حماية حقوق الملكية الفكرية والوايبو المعنيين بحقوق الملكية الفكرية)، بتشكيل لجنة من المجالس المتخصص لمراجعة كل المساعدات التي قدمتها الدول المتقدمة لدول النامية، ولمراجعة مدى التزام الدول المقدمة بتنفيذ بنود الاتفاقات، وتوريد التكنولوجيا لدول النامية.

يجب ألا تقتصر المعونة الفنية على إعادة صياغة القوانين، بل تمتد لنقل تكنولوجيا حقيقية للدول النامية والأقل نموًا تساعدها في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، ومنافسة المنتجات الأجنبية.

ربط حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى تنفيذه لخطط التنمية الاقتصادية، وبالمشاريع الإنتاجية، وليست الاستهلاكية، وعلى الدول النامية الالتزام بالتدابير الخمسة الواردة في ملحق الاتفاقية، ولا تزيد عنها، ونرى أنه يمكن لمصر أن تطبق شرط المكون المحلي في شكل حوافز الاستثمار، وليست كمتطلب له، بمعنى أنه كلما زاد استخدام المنتجات المحلية في عملية الإنتاج زادت الإعفاءات الضريبية أو غيرها.

لابد من اتحاد الدول النامية، ومطالبة مجلس التجارة في السلع، بمراجعة شروط اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والتدخل لتنظيم العلاقات التجارية بين الشركة الأم والشركات التابعة، والقضاء على شروط ممارسة النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات مع فروعها، وإجبار

الدول المتقدمة على الوفاء بمتطلبات نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي محليًا، ومتطلبات الأداء التصديري، والمشار إليهم بالاتفاقية، والاستفادة من رخصة التحلل مؤقتًا من أحكام المادة ٢ من اتفاقية التريمز لإغراض ميزان المدفوعات، إذا كانت الدولة المعنية تواجه مشكلة في موازين مدفوعاتها، والاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية لديها.

لتخفيف من حد اتفاقية الجاتس، نرى أنه من الأفضل أن تتجه البنوك المصرية إلى الاندماج لتقوية المركز المالي، ولتوفير العديد من الخدمات، وتوفير النفقات، وتحقيق انتشار جغرافي واسع، والحد من المخاطر، وحتى تستطيع البنوك المصرية الوقوف أمام البنوك الأجنبية العملاقة.

يبرز دور البنك المركزي في وضع السياسات، وشروط المنافسة التي تحول دون إساءة البنوك والمصارف الأجنبية لمراكزها، والقيام بممارسات مصرفية غير سليمة، وكذلك للبنك المركزي الحق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المستثمرين والمودعين وحاملي السندات، بما يضمن الاستقرار والثبات في السوق المالي، وهذا لا يتعارض مع اتفاقية الجاتس التي تسمح بالتحرير التدريجي لتوفيق المؤسسات المصرفية الوطنية لأوضاعها، واكتمال استعدادها للموقف التنافسي الجديد، ويمكن أن تقوم الحكومة بدور فعّال في هذا المجال لإعداد البنوك، والمصارف المحلية، لبيئة أكثر تنافسية؛ وذلك برفع مستوى الكفاءة والتشغيل والاستثمار في تكنولوجيا مصرفية حديثة، وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي، وبتقديم الحوافز المالية بدلًا من وضع قيود على الخدمات المصرفية، فإذا رأت الحكومة أن البنوك والمصارف الأجنبية تتجه إلى خدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة، فعلى الحكومة أن تتدخل بتقديم حوافز مالية لتلك القطاعات الأخير لتشجيع البنوك والمصارف الأجنبية لوصول الخدمات إليها.

لمواجهة المنافسة الشرسة في قطاع الخدمات على الدول النامية ألا تزيد من جداول التزاماتها، وتحرر الخدمات في القطاعات التي تستطيع المنافسة الدولية فيها، والاستفادة من نقاط الاتصال التي تمد موردي الخدمات المحليين بالمعلومات اللازمة، والاستفادة من الخبرات الأجنبية.

وأخيرًا وليس بآخر من الممكن أن يفرز تطبيق اتفاقات جولة أوروجواي آثارًا إيجابية في المدى الطويل، ولكن إذا نجحت مصر في تحسين نوعية الإنتاج السلعي والخدمي كمًّا وكيفًا، والوصول به إلى المستوى العالمي، ولا يأتي ذلك إلا بالاهتمام بالبحث العلمي الموجه، لتنمية هذا الإنتاج، وإيجاد حلول لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يتسم بها الاقتصاد الوطني، والاستفادة الكاملة من الطاقات الكامنة بمصر، والتي تتوافر فيها إمكانيات، ومقومات اقتصادية عديدة، وموارد بشرية هائلة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع والدوريات العربية:

أ. المراجع العربية:

إبراهيم محمد الفار:

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية– ومدي تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.

أحلام محمد أمين الإدريسي:

العولمة ـ حقيقتها وآثارها ـ دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

أحمد جامع:

اتفاقات التجارة العالمية ـ وشهرتها الجات ـ دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

السيد عطية عبد الواحد:

- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية – التوزيع العادل للدخول – التنمية الاجتماعية – ضبط التضخم، دار النهضة العربية – القاهرة، ١٩٩٣م.
- العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

السيد مصطفى أحمد أبو الخير:

عقود نقل التكنولوجيا، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

جوزيف ستجليز:

النظم الاقتصادية العالمية الجديدة ــ العولمة وأثرها السلبي على الشعوب ــ دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ٢٠٠٨م.

حسام عبد العال:

العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٧م.

حسين عمر:

الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠م.

رضا عبد السلام:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر- دار الإسلام للطباعة والنشر، المنصور، ٢٠٠٢م.

صفوت عبد السلام عوض الله:

- الإصلاح الاقتصادي وأثره على مناخ الاستثمار في مصر, دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م.

عادل عبد العزيز السن:

سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

عاطف السيد:

الجات والعالم الثالث ـ دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ـ بدون دار نشر، إسكندرية، ١٩٩٩م.

عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن:

حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.

عبد الله الصعيدي:

- النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ب ت.
- العلاقات الاقتصادية الدولية ـ مع الإشارة إلى آثر التنظيم الجديد للتجارة الدولي على الأمن الغذائي في الوطن العربي ـ جـ٢ ، بدون دار نشر، القاهرة، ب ت.

عبد الواحد العفوري:

العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

لطفي فهمي علي حمزاوي وعلي عبد العزيز علي:

إدارة الجودة والأمن الغذائي، مطابع جامعة عين شمس، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.

محمد عبده إسماعيل:

الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية – مع الإشارة إلى مصر، بدون دار نشر، ١٩٩٩م.

مصطفى سلامة:

منظمة التجارة العالمية ـ النظام الدولي للتجارة الدولية ـ دار الجامعة الجديدة، إسكندرية ، ٢٠٠٦م.

نزيه عبد المقصود مبروك:

الآثـار الاقتصـادية للاسـتثمارات الأجنبيـة، دار الفكـر الجـامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي:

آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.

ب. رسائل الدكتوراه

حسين محمود عطية:

حل منازعات الاستثمار بطريق التحكيم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١١م.

سالي سمير فهمي عبد المسيح:

اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية والمعاملة الضريبية لها ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م.

عبد الهادي عبد الله حردان:

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات- جولة أرجواي) وانعكاساتها على القيود الجمركية مع دراسة لأهم الآثار على التجارة الخارجية في بعض البلاد العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

عصام كامل جودة أحمد:

أثر العولمة على النشاط المصرفي مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ٢٠١٣م.

جـ. الدوريات العربية

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد:

اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٤٧ ، أبريل، ٢٠١٠م.

أحمد سليمان محمود خصاونة:

المصارف الإسلامية والعولمة، مجلة جرش للبحوث الإسلامية، مجلد ١٤، العد٢، الأردن، ٢٠١٢م.

أحمد عبد العزيز وآخرون:

الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد ٨٥، ٢٠١٠م.

الطيب مزروي:

برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية – الأمن الغذائي والفجوة الغذائية – وتحديات اتفاقية الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطرافWTO ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة ، العدد ٧ ، الجزائر، يناير ٢٠١٦م.

عبد الهادي علي النجار:

الشركات الدولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع إشارة إلى الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٢، القاهرة، ١٩٨٠م.

عتيقة وصاف:

آثار تحرير تجارة الخدمات على الأسواق المالية في الدول العربية، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد ١٣ ، العدد٣٨، القاهرة ، مايو – أغسطس ٢٠٠٩م.

عمر محمود أبو عيدة:

منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات: التطورات والانعكاسات على الدول النامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد٢٢، العدد١، غزة، يناير ٢٠١٤م.

مصطفى النشرتي:

اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأثرها على البنوك المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مجلد٤٩، العدد٢، يوليو ٢٠٠٧م.

ثانيا: المراجع والدوريات الانجليزية:

أ.المراجع الانجليزية

BHAGIRATH LAL DAS: WTO:

Challenges for Developing Countries in the Near Future, TWN, Third World Network, Malaysia, 2001.

IGNAZ SEIDL-HOHENVELDERN:

International Economic Law , MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, 2nd revised edition, LONDON,1991.

Ingrid Winternitz:

Electronic Publishing Agreements, foreword by Andrew Rosenheim , Oxford, New York,2000.

ب.الدوريات الانجليزية:

Faten Jabsheh & Mohamed Chemingui:

Challenges and Opportunities of Liberalization in the GCC Banking Industry Witt Special Focus On Kuwait, Journal of Development and Economic Policies, Volume 7 -No. 2, Kuwait - June 2005.

Mona Toema El-Garf :

The Role of Multi-national Corporations in Technology Transfer, Determinants and Policies , with an Application to the case of Egypt, l'Egypt Contemporaine,Le Caire , No 463-464, year 92, 2001.

Shafa Aldin Mehdi:

Is Industrial Policy Relevant in the 21st Century?, Journal of Development and Economic Policies, Vol.14, No. 1,Kuwait, January, 2012.

Shaza Wasfi Ezzi:

SAUDI ARABIA JOINED WTO OPPORTUNITY OR THREAT TO SAUDI CORPORATIONS, Journal of Business Research ,Faculty of Commerce, Vol. 32 -No. 1, Zigzag, 2010.

Thomas Banwell Ayres:

"The Role of the WTO in Assisting Developing Countries, Especially the BRICS: An Analysis of Doha and Bali," Law School International Immersion Program Papers, No.3, 2015.

ثالثا: بعض صفحات الانترنت

http://www.fao.org/about/what-we-do/ar/

http://www.miic.gov.eg/Arabic/Investment/Pages/SMESupport.aspx

https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.AGRI.ZS.UN?end=2017&locations=XP-EG&start=1965&view=chart

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/249932.aspx

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

http://www.gafi.gov.eg/ar/Default.aspx

http://www.eip.gov.eg/nds/nds_view.aspx?id=4823

https://www.google.com.eg/url?sa